م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 375 مكرر/ 2022

أخبار الاقتصاد العالمي

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K -Weekly Economic Report No. 375 2

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 375

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 13 آذار، 2022

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

My Greetings, I am sending you:

MEAK Weekly Economic Report No. 375

world economy news

Sunday 13 March 2022

full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 375 مكرر/ 2022

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 13 آذار، 13 March 2022

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:..... 3
1 – الملفات السرية لمصلحة الضرائب الأمريكية..... 3
2 – عندما تتصادم الرأسماليات.....26
3 – لعنة الملياردير: جذور المؤسسات الخيرية الغربية.....33
6 – سلامة يطلق شرارة "الـ15 مليار دولار" التفاؤلية في زمن الانهيار وتدوير الزوايا.....52
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....58
7: – The World Economy in English and Polish.....58

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 375 مكرر/ 2022

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 13 آذار، 13 March 2022

أولاً – الاقتصاد العالمي:-

1 - الملفات السرية لمصلحة الضرائب الأمريكية

مجموعة من السجلات التي لم يسبق الاطلاع عليها تكشف كيفية تجنب الأغنياء دفع ضريبة الدخل

أثارة 16أكتوبر 2021

جيسي إيزنجر ، جيف إرنستهاوزن ، بول كيل

ترجمة: منال الظاهري

حصلت [1]ProPublica على معلومات لا يمكن الوصول إليها بسهولة من مصلحة الضرائب توضح كيف أن الملياردیرات مثل جيف بيزوس وإيلون ماسك ووارن بافيت يدفعون القليل من ضريبة الدخل مقارنة بثروتهم الهائلة؛ وأحيانًا لا يدفعون شيئًا أصلاً.

في عام ٢٠٠٧ لم يدفع) جيف بيزوس (فلساً واحداً من ضرائب الدخل الفيدرالية، والذي كان ملياردير آنذاك، ويعتبر حالياً أغنى رجل في العالم، واستطاع تحقيق الأمر نفسه مرة أخرى في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٨ لم يدفع مؤسس تسلا (إيلون ماسك) –ثاني أغنى شخص في العالم– أي ضرائب دخل فيدرالية.

تمكن (مايكل بلومبرغ) من القيام بنفس الشيء في السنوات الأخيرة، وقام المستثمر الملياردير (كارل ايكان) بذلك مرتين. كما لم يدفع (جورج سوروس) أي ضريبة دخل لمدة ثلاث سنوات متتالية.

حصلت منظمة ProPublica على مجموعة كبيرة من بيانات دائرة الإيرادات الداخلية حول الإقرارات الضريبية للآلاف من أغنى الناس في البلاد، والتي تغطي أكثر من ١٥ عاماً، وتوفر البيانات نظرة غير مسبوقة داخل الحياة المالية لعمالقة أمريكا، بما في ذلك (وارن بافيت) و(بيل غيتس) و(روبرت مردوخ) و(مارك زوكربيرج)، وهي لا تُظهر فقط دخلهم وضرائبهم فحسب، ولكن أيضاً استثماراتهم وتداولات الأسهم ومكاسب القمار، وحتى نتائج عمليات التدقيق الضريبي.

وإذا ما جُمعت هذه المعلومات معاً، فإنها تهدم حجر الأساس في النظام الضريبي الأمريكي؛ وهو أن على الجميع دفع نصابهم العادل وأن الأغنياء منهم يدفعون أكثر من غيرهم، حيث تُظهر سجلات مصلحة الضرائب أن الأثرياء يستطيعون –من الناحية القانونية– دفع ضرائب الدخل والتي لا تشكل سوى جزء ضئيل من مئات الملايين، إن لم يكن المليارات، فثروتهم تتزايد كل عام.

يعتمد الكثير من الأمريكيين بشكل كامل على دخلهم الشهري للعيش، ويدخرون مبلغاً ضئيلاً ويدفعون للحكومة الفيدرالية نسبة من دخلهم ترتفع كل ما زاد ما يجنونه.

في السنوات الأخيرة كانت الأسرة الأمريكية متوسطة الدخل تكسب حوالي ٧٠ ألف دولار سنوياً وتدفع ١٤٪ كضريبة، وقد تحقق أعلى معدل لضريبة الدخل هذا العام وهو ٣٧٪ للأزواج الذين تجاوزت أرباحهم ٦٢٨٣٠٠ دولار.

كما تُظهر السجلات الضريبية السرية التي حصلت عليها ProPublica أن الأثرياء يتفادون هذا النظام بنجاح. فأصحاب المليارات في أمريكا يطبقون استراتيجيات تجنب الضرائب بمنأى عن الناس العاديين، حيث تعتمد ثروتهم على القيمة الهائلة لأصولهم مثل الأسهم والممتلكات، وطبقا للقانون الأمريكي لا تدخل هذه الممتلكات تحت الضريبة، مالم يبعها أصحابُها.

أجرت ProPublica تحليلاً غير مُسبق لكشف الوضع المالي للأثرياء في أمريكا، حيث قامت بمقارنة مقدار الضرائب التي يدفعها أغنى ٢٥ أمريكياً كل عام والذي قدرته مجلة فوربس بأن ثروتهم نمت في نفس الفترة الزمنية، وهو ما يُطلق عليه "المعدل الضريبي الواقعي"، وكانت النتائج صادمة، فوفقاً لمجلة فوربس فقد شهد هؤلاء الخمسة وعشرون شخصاً ارتفاعاً في ثروتهم بلغ ٤٠١ مليار دولار في الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٨، وكما تُظهر بيانات مصلحة الضرائب فقد بلغ مجموع ما قاموا بدفعه ١٣,٦ مليار دولار من ضرائب الدخل الفيدرالية في تلك السنوات الخمس، ومع أنه مبلغ ضخم إلا أنه يصل إلى معدل ضريبي حقيقي يبلغ ٣,٤٪ فقط.

وهو وضع مختلف تماماً بالنسبة للأمريكيين من الطبقة المتوسطة، فعلى سبيل المثال أصحاب الأجور في أوائل الأربعينات من العمر الذين جمعوا قدراً نموذجياً من الثروة بالنسبة لمن هم في مثل سنّهم. ففي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ شهدت هذه الأسر توسعاً في صافي الدخل بمعدل ٦٥ ألف دولار بعد الضرائب ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع قيمة مساكنهم، ولكن لأن الجزء الأكبر من أرباحهم كان رواتبهم الشهرية، فإن فواتيرهم الضريبية كانت تقريباً بنفس القدر أي ما يقارب ٦٢ ألف دولار في تلك الفترة.

		Wealth Growth	Total Income Reported		Total Taxes Paid		True Tax Rate
	Warren Buffett *Berkshire Hathaway Inc.*	$24.3B	$125M		$23.7M		0.10%
	Jeff Bezos *Amazon.com Inc.*	$99.0B	$4.22B		$973M		0.98%
	Michael Bloomberg *Bloomberg LP*	$22.5B	$10.0B		$292M		1.30%
	Elon Musk *Tesla Inc.*	$13.9B	$1.52B		$455M		3.27%

ولم يستطع أحد من بين الأغنياء الخمسة والعشرون تجنب الضريبة مثلما فعل (بافيت) وربما كان ذلك مفاجئاً نظراً لموقفه العلني كمدافع عن زيادة الضرائب على الأغنياء، ووفقاً لمجلة فوربس فقد ارتفعت ثروته بمقدار ٢٤,٣ مليار دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، وأظهرت البيانات أن (بافيت) قد أبلغ عن دفع ضرائب مقدارها ٢٣,٧ مليون دولار على مدى تلك السنوات. وهو شيء قابل للتحقيق بمعدل ضريبة حقيقي مقداره ٠,١٪ أو أقل من ١٠ سنتات لكل ١٠٠ دولار تضاف إلى ثروته.

وستستخدم ProPublica في الأشهر المقبلة بيانات مصلحة الضرائب التي حصلت عليها للكشف بالتفصيل عن طرق تفادي الأثرياء لدفع الضرائب واستغلال الثغرات والتهرب من مدققي حسابات الضرائب الفيدراليين.

لقد فهم الخبراء منذ فترة طويلة الخطوط العريضة لمدى قوة الضرائب المفروضة على الأثرياء في الولايات المتحدة، كما كانت الضرائب مصدر تساؤل لدى المتحررين؛ ولكن لا يظهر على الملأ سوى القليل من التفاصيل حول الأفراد أكثر من أي وقت مضى، فالمعلومات الضريبية من أكثر الأسرار التي يتم حراستها بطريقة مشدده من قبل الحكومة الفيدرالية.

وقد قررت منظمة ProPublica الكشف عن المعلومات الضريبية لبعض أثرياء أمريكا، فمن خلال رؤية بعض التفاصيل يمكن للجمهور فهم واقع النظام الضريبي في البلاد.

ولنلق نظرة على عام ٢٠٠٧، وهي إحدى السنوات التي لم يدفع فيها (بيزوس) أي ضرائب، في حين تضاعفت فيها أسهم شركة أمازون، ووفقاً لمجلة فوربس فقد ازدادت ثروته بمقدار ٢٤,٣ مليار دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨.

والسؤال هو كيف يستطيع المرء الاستمتاع بمثل هذا التضخم في الثروة إذا كان يدفع ضريبة ما يكسبه في نهاية المطاف؟

في ذلك العام أبلغ (بيزوس) الذي قدم ضرائبه بالاشتراك مع زوجته آنذاك ماكنزي سكوت عن دخل بسيط –بالنسبة له– قدره ٦٤ مليون دولار، ويرجع مصدرها إلى فوائد وأرباح الاستثمارات الخارجية، فقد تمكن من تعويض كل قرش كسبه مقابل خسائر من الاستثمارات الجانبية وخصومات مختلفة، مثل نفقات الفائدة على الديون وفئة "النفقات الأخرى" الغامضة.

في عام ٢٠١١ عندما استقرت ثروته تقريباً عند ١٨ مليار دولار قدم (بيزوس) إقراراً ضريبياً يفيد فيه بأنه خسر مبلغاً من المال وكان دخله في ذلك العام أكثر مما قابله من خسائر استثمارية، لأنه وفقاً لقانون الضرائب فقد قال إنه أقر بمبلغ قليل، حتى أنه ادعى حصوله خصم ضريبي قدره ٤٠٠٠ دولار لأطفاله.

وكان تجنبه للضرائب أكثر لفتاً للنظر إذا ما قمنا بالتدقيق في الفترة مابين ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨ وهي الفترة التي حصلت فيها ProPublica على البيانات كاملة، ووفقاً لمجلة فوربس فقد زادت ثروة بيزوس بمقدار ١٢٧ مليار دولار

لكنه أبلغ فقط عمّا مجموعه ٦,٥ مليار دولار من الدخل، ورغم أن مبلغ ١,٤ مليار دولار الذي دفعه من الضرائب يعتبر رقم هائل ومع ذلك فهو لا يشكل إلا ١,١٪ من ثروته.

وتأتي المعلومات التي توفرها بيانات مصلحة الضرائب في لحظة حاسمة، في الوقت الذي أصبحت قضية عدم المساواة في الثروة إحدى القضايا الشائكة في عصرنا، ويدرس الرئيس الأمريكي والكونغرس الزيادات الضريبية الأكثر تحقيقاً منذ عقود على ذوي الدخول المرتفعة، ولكن النقاش عن التغييرات التدريجية هيمن على الحديث الضريبي الأمريكي مثل ما إذا كان ينبغي أن يكون معدل الضريبة الأعلى ٣٩,٦٪ بدلاً من ٣٧٪.

وتظهر بيانات ProPublica أنه في حين سيدفع بعض الأمريكيين الأثرياء –مثل مديري صناديق التحوط– المزيد من الضرائب بموجب مقترحات إدارة بايدن الحالية، فإن الحال لن تتغير بشكل ملحوظ بالنسبة للغالبية العظمى من الأثرياء.

تم توفير البيانات الضريبية لمنظمة ProPublica بعد أن نشرنا سلسلة من المقالات التي دققت في مصلحة الضرائب وكشفت المقالات كيف أعاقت سنوات من التخفيضات في الميزانية قدرة الوكالة على تطبيق القانون وكيف استفادت أكبر الشركات والأغنياء من ضعف مصلحة الضرائب. كما أظهرت كيف أن الناس في المناطق الفقيرة هم الآن أكثر عرضة للمراجعة من أولئك الذين في المناطق الغنية.

لا تكشف ProPublica عن كيفية حصولها على البيانات والتي أُعطيت لنا في شكلها الخام مع عدم وجود شروط أو استنتاجات، فقد أمضى مراسلو

ProPublicaأشهراً في معالجة وتحليل المواد لتحويلها إلى قاعدة بيانات قابلة للاستخدام.

ثم تحققنا من المعلومات من خلال مقارنة عناصرها بمجموعة من تفاصيل الضرائب العامة في وثائق المحكمة والكشف المالي للسياسيين والقصص الإخبارية وكذلك من خلال فحصها مع بيانات الأفراد الذين ترد معلوماتهم الضريبية في الدفين، تم طلب التعليق من كل شخص تم نشر معلوماته الضريبية في هذه القصة، وقال جميعهم بمن في ذلك (بافيت) و(بلومبرج) و(إيكان) بأنهم قاموا بدفع الضرائب المستحقة عليهم.

وقال متحدث باسم (سوروس) في بيان: "بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ خسر (جورج سوروس) وضع جل أمواله في استثماراته"، وبالتالي لم يكن مديناً لمصلحة الضرائب في تلك السنوات، وقد أيد السيد (سوروس) منذ فترة طويلة فرض ضرائب أعلى على الأمريكيين الأثرياء. ورفض ممثلو (بيزوس) الشخصيون والشركات تلقي أسئلة مفصلة عن هذه المسألة، وقد حاولت ProPublicaالوصول إلى (سكوت) من خلال محامي الطلاق الخاص بها وهو ممثلها الشخصي ولم يتم الرد من قبل أفراد الأسرة، وقد رد (ماسك) على استفسار أولي بعلامة استفهام ولكن بعد أن أرسلنا إليه أسئلة مفصلة لم يرد.

وقد اعترض أحد الملياردیرات المذكورين في هذه المقالة بحجة أن نشر المعلومات الضريبية الشخصية يعد انتهاكاً للخصوصية، وقد خلصنا إلى أن المصلحة العامة في معرفة هذه المعلومات في هذه اللحظة المحورية تفوق ذلك الشاغل المشروع.

وكانت عواقب السماح لأكثر الناس ازدهاراً بلعبة النظام الضريبي وخيمة، فقد ظلت الميزانيات الفيدرالية إلى جانب الإنفاق العسكري مقيدة لعقود من

الزمان. كما انهارت الطرق والجسور وذبلت الخدمات الاجتماعية، كما أن ملاءمة الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية موضع تساؤل دائم.

هناك مسألة أكثر جوهرية من مسألة البرامج التي تحصل على تمويل أم لا، إذ تعتبر الضرائب نوع من أنواع التضحية الجماعية، لا أحد يرغب بإعطاء أمواله التي اكتسبها بشق الأنفس للحكومة، ولكن يتم الاستمرار بتطبيق النظام طالما يُنظر إليه على أنه عادل.

ففي تحليلنا للبيانات الضريبية لأغنى ٢٥ أمريكياً يحدد كمياً مدى الظلم الذي أصبح عليه النظام، وبحلول نهاية عام ٢٠١٨ بلغ مجموع ثروة ال٢٥ تريليون دولار.

وعلى سبيل المقارنة فإن الأمر يتطلب ١٤,٣ مليون من الأمريكيين أصحاب الأجور العادية لمعادلة نفس القدر من الثروة.

في عام ٢٠١٨ بلغت قيمة الضرائب الفيدرالية لأغنى ٢٥ أمريكي ١,٩ مليار دولار، أما فاتورة أصحاب الأجور فقد بلغت ١٤٣ مليار دولار.

ولا تظهر الوثائق التأسيسية للدولة فكرة فرض ضريبة منتظمة على الدخل ناهيك عن فرض ضريبة على الثروة، في الواقع فإن المادة ١ من دستور الولايات المتحدة تحظر فرض ضرائب مباشرة على المواطنين في أغلب الظروف، وهذا يعني أن الحكومة الأمريكية مولت نفسها بشكل رئيس على مدى عقود من خلال فرض الضرائب غير المباشرة مثل التعريفات الجمركية والرسوم على السلع الاستهلاكية مثل التبغ والكحول.

ومع اقتراب دفع تكاليف الحرب الأهلية فرض الكونغرس ضريبة دخل وطنية في عام ١٨٦١، ساعد الأثرياء في فرض إلغائها بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب، وكان من الممكن أن يتفاقم موقفهم فقط من حقيقة أن القانون

يتطلب الكشف العلني، فعلى سبيل المثال يبلغ الدخل السنوي اليوم لـ(وليام أستور) يساوي ١,٣ مليون دولار، و ٥٧٦٠٠٠ دولار لـ(كورنيليوس فاندربيلت) وتم إدراجه في صفحات صحيفة نيويورك تايمز في ١٨٦٥.

وبحلول أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان التفاوت في الثروة حاداً بالإضافة إلى تغير المناخ السياسي، فقد بدأت الحكومة الاتحادية في التوسع وأنشأت وكالات لحماية الغذاء والعمال وما هو أكثر من ذلك، فقد كانت بحاجة إلى التمويل ولكن التعريفات الجمركية كانت تصعب على الأمريكيين العاديين أكثر من الأغنياء، وكانت المحكمة العليا قد رفضت قانوناً في عام ١٨٩٤ كان من شأنه أن يفرض ضريبة دخل، لذا تحرك الكونغرس لتعديل الدستور.

وتم اعتماد التعديل السادس عشر في عام ١٩١٣ مما أعطى الحكومة سلطة وضع وتحصيل الضرائب على الدخل بغض النظر عن مصدره.

ومع اقتراب دفع تكاليف الحرب الأهلية فرض الكونغرس ضريبة دخل وطنية في عام ١٨٦١ وفي عام ١٩١٨ كانت ١٥٪ من الأسر الأمريكية فقط مدانة بدفع الضرائب، ووفقاً للمؤرخ (دبليو إليوت باونلي) قامت نسبة ١٪ بدفع ٨٠٪ من الإيرادات التي تم جمعها.

ولكن يبقى السؤال: ما الذي يمكن أن يحسب كدخل ومالذي لا يمكن أن يحسب؟ في عام ١٩١٦ حصلت امرأة تدعى (ميرتل ماكومبر) على أرباح أسهمها في Standard Oil of California ، وبحسب القانون الجديد فقد كانت مدينة بدفع الضرائب غير أن الأرباح لم تكن نقدية بل جاءت على شكل حصة إضافية لكل سهمين كانت تحتفظ بهما مسبقاً، وقامت بدفع

الضرائب ثم رفعت دعوى قضائية. نعم لقد أصبحت أكثر ثراءً بعض الشيء لكنها لم تحصل على أي مال لذلك قالت بأنها لم تتلق أي دخل.

وكانت المحكمة العليا قد رفضت قانوناً في عام ١٨٩٤ كان من شأنه أن يفرض ضريبة دخل، ففي قضية (آيزنر) ضد (ماكومبر) حكمت المحكمة العليا أن الدخل مستمد فقط من العائدات المالية، ويحتاج الشخص إلى بيع أصول أسهم أو سندات أو بناء وجني بعض المال قبل أن يتم فرض ضرائب عليه.

ومنذ ذلك الحين أصبح أساس النظام الضريبي الأمريكي الراسخ هو أن الدخل لا يأتي إلا من العائدات وعندما يتم تحقيق المكاسب يتم فرض ضرائب على الأجور، وعلى الأرباح النقدية وعلى الأرباح من بيع الأصول، ولكن إذا كان دافع الضرائب لم يبع أي شيء فلا يوجد دخل وبالتالي لا توجد ضريبة.

كان النقاد المعاصرون لـ (ماكومبر) و(فيرين) ذوي بصيرة، ووفقاً لما ذكرته الباحثة (مارجوري كورنهاوزر) هاجم (كورديال هال) عضو مجلس الكونغرس المعرف باسم (أبو ضريبة الدخل) هذا القرار، وتوقع هال أن يصبح تجنب دفع الضرائب أمراً شائعاً وحذر (هال) من أن الحكم قام بعمل ثغرة كبيرة مما سمح للصناعيين ببناء شركات والاقتراض مقابل السهم لدفع نفقات المعيشة، وقال إن باستطاعة أي شخص العيش على قيمة أسهم شركته دون بيعها وبالطبع دون دفع أي ضريبة.

ولن تصبح تنبؤات (هال) واقعية إلا بعد عقود، مدفوعة بسلسلة من التغيرات الاقتصادية والقانونية والثقافية التاريخية التي بدأت تكتسب زخماً في سبعينيات القرن العشرين، وقبلت هيئة مكافحة الاحتكار على نحو متزايد عمليات الاندماج وتوقفوا عن محاولة تفكيك الشركات الضخمة، من جانبها

أصبحت الشركات مهووسة بقيمة أسهمها أكثر من أي شيء آخر، وقد ساعد ذلك في زيادة عدد الشركات المتجانسة في الأربعين عاماً الماضية بدءاً من Microsoftو Oracal في الثمانينات والتسعينات وحتى Amazon و Googleو Facebook و Apple اليوم، والتي تركز غالباً على ملكيتها وهوامش ربحها المرتفعة وأسعار أسهمها الغنية. وقد خلق الاقتصاد أن الفائز يأخذ كل شيء من ثروات حديثة غير أن بعض التدابير تتفوق عليها؛ مما دفع ذوي الطبقة العادية إلى استخدام مجموعة من التقنيات الغير متاحة لتلك الوسائل الأقل التفافاً على النظام الضريبي. ومن المؤكد أن من بينهم المتهربين من الضرائب غير المشروعة ولكن تبين أن أصحاب المليارات ليسوا مضطرين للتهرب من الضرائب بشكل غريب وغير مشروع بل يمكنهم تجنبها بشكل روتيني وقانوني.

يعمل معظم الأمريكيين بكد لكسب عيشهم وعندها فإنهم يحصلون على رواتبهم بالإضافة لدفع للضرائب، وترى الحكومة الفيدرالية أن كل دولار يكسبه العامل يعتبر دخلاً ويستقطع أصحاب العمل الضرائب مباشرة من رواتبهم؛ بينما ليس للعاملين في (بيزوس) حاجة لتقاضي أي رواتب طالما تم تحديد أجور) بيزوس (في Amazon عند مستوى الطبقة المتوسطة البالغ حوالي ٨٠٠٠٠ دولار سنوياً.

كانت هناك بعض المنافسة امتدت لسنوات بين نخبة المؤسسين والمدراء التنفيذيين لتقليل الاستقالات، فقد تقاضى (ستيف جوبز) راتباً مقداره دولار واحد فقط عندما عاد إلى Apple عام ١٩٩٠ .Facebook وOracal و Googleفعلوا الشيء نفسه مع كل من (زوكربيرج) و(لاري أليسون) و(لاري بيج).

ومع ذلك فهي لا تعتبر مبادرة لإنكار الذات كما تبدو؛ حيث يتم فرض ضرائب مرتفعة على الأجور.

وقد أقرّ أغنى ٢٥ أمريكياً بأجور بلغت ١٥٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨ وفقاً لبيانات مصلحة الضرائب، وهذا مجرد ١,١٪ مما تم إدراجه في نماذج الضرائب الخاصة بهم كدخل إجمالي تم الإبلاغ عنه، أما الباقي فقد جاء في الغالب من أرباح الأسهم وبيعها أو بيع السندات أو الاستثمارات الأخرى التي تفرض عليها ضرائب بمعدلات أقل من الأجور.

وكما توقع عضو الكونغرس (هال) منذ فترة طويلة فإن الأثرياء عادة ما يتمسكون بالأسهم في الشركات التي أسسوها، ولذا يجلس العديد من جبابرة القرن الحادي والعشرين على جبال تعرف باسم "المكاسب غير المحققة" التي يتقلب حجمها الإجمالي كل يوم مع ارتفاع وهبوط أسعار الأسهم، ووفقاً للاقتصاديين في جامعة كاليفورنيا بيركلي (إيمانويل سايز) و(غابرييل زوكمان) من بين ٤,٢٥ تريليون دولار من الثروة التي يملكها المليارديرات الأمريكيون مالم يتم تحقيقه كان حوالي ٢,٧ تريليون دولار.

وقد تمسك (بافيت) بأسهمه في الشركة التي أسسها، كما فعل (وبيركشاير هاثاواي) بالتكدس الذي يملكه و(جيكو دوراسيل) وحصص كبيرة في American Express وCocacola وقد سمح ذلك لـ (بافيت) إلى حد كبير بتجنب تحويل ثروته إلى دخل، وفي الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ سجل إيرادات سنوية تتراوح بين ١١,٦ مليون دولار و٢٥ مليون دولار. قد يبدو هذا كثيراً لكن يحتل (بافيت) المرتبة السادسة فثي العالم حيث تبلغ ثروته ١١٠ مليار دولار وفقاً لتقديرات فوربس، وفي مايو ٢٠٢١ أفاد ما لا يقل عن

١٤٠٠٠ من دافعي الضرائب الأمريكيين في عام ٢٠١٥ عن دخل أعلى منه وفقاً لبيانات مصلحة الضرائب.

هناك أيضاً استراتيجية أخرى يعتمد عليها (بافيت) لتقليل الدخل وبالتالي تقليل الضرائب.

فعلى سبيل المثال، لاتدفع بيركشاير أرباحاً، والعديد من الشركات تدفع كل ثلاثة أشهر لأولئك الذين يملكون أسهمهم، ولذا فكثيراً ما جادل (بافيت) بأنه من الأفضل استخدام هذه الأموال للعثور على استثمارات لبيركشاير من شانها ان تزيد من قيمة الأسهم التي يمتلكها هو ومستثمرون آخرون، ولو كانت بيركشاير قد قدمت عرضاً قريباً من متوسط أرباح الأسهم في السنوات الأخيرة لكان (بافيت) قد تلقى أكثر من مليار دولار من إيرادات الأرباح وكان مديناً بمئات الملايين من الضرائب كل عام.

وقد حاكت العديد من شركات وادي السليكون وتكنولوجيا المعلومات نموذج (بافيت) متجنبة أرباح الأسهم على الأقل لبعض الوقت، ففي الثمانينات والتسعينات عرضت شركات مثلMicrosoft :، Oracal، على المساهمين نمواً هائلاً في الأرباح ولكنها لم تدفع شيئاًGoogle ،. Facebook، Amazon، Tesla، لايدفعون أرباح الأسهم.

في رد مكتوب بالتفصيل دافع (بافيت) عن ممارساته لكنه لم يتطرق مباشرة إلى حساب معدل الضريبة الحقيقي لـProPublica ، وكتب "مازلت أعتقد أنه يجب تغيير قانون الضرائب بشكل كامل" وأضاف أنه يعتقد بأن توارث المبالغ الضخمة غير مرغوب في مجتمعنا.

وقد أيدت الغالبية العظمى من حملة أسهم بيركشاير قرار عدم دفع أية أرباح وقد كتب "لا أتذكر أي شركة عامة وكبيرة قد اتحد مساهموها في

معتقداتهم بخصوص إعادة الاستثمار"، وأشار إلى أن بيركشاير هاثواي تدفع ضرائب كبيرة على الشركات، حيث تمثل ١,٥٪ من إجمالي ضرائب الشركات الأمريكية في ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وأكد (بافيت) من جديد أنه بدأ في التخلي عن ثروته الهائلة ويخطط في نهاية المطاف للتبرع بنسبة ٩٩,٥٪ منها للجمعيات الخيرية، وقال "أعتقد أن الأموال ستكون ذات فائدة اجتماعية أكبر إذا تم صرفها بشكل خيري أكثر مما لو استخدمت لخفض الديون الأمريكية المتزايدة بشكل طفيف."

فكيف يدفع أصحاب المليارات فواتيرهم الضخمة بينما يختارون رواتب دولار واحد ويتشبثون بأسهمهم؟ ووفقاً للوثائق العامة والخبراء فإن الجواب بالنسبة للبعض هو اقتراض الكثير من المال.

بالنسبة للأشخاص العاديين فإن اقتراض المال غالباً ما يكون شيئاً بدافع الضرورة، لشراء سيارة أو منزل، ولكن بالنسبة للأثرياء يمكن أن تكون وسيلة للوصول إلى المليارات دون وجود دخل وبالتالي وجود ضريبة لذلك الدخل.

وتوفر الحسابات الضريبية حافزاً واضحاً لذلك، فإذا كنت تملك شركة وتتقاضى راتباً ضخماً فستدفع ٣٧٪ من ضريبة الدخل على الجزء الأكبر منها، وعند بيع الأسهم عليك أن تدفع ٢٠٪ في ضريبة الأرباح الرأسمالية وتفقد بعض السيطرة على شركتك، ولكن هذه الأيام عند الحصول على قرض سوف يتم دفع مبلغ فائدة من رقم واحد وليس ضريبة، وبما أن القروض يجب أن تسدد، فإن مصلحة الضرائب لا تعتبرها كدخل بالنسبة لهم، وعادة ما تحتاج البنوك إلى ضمانات ولكن الأثرياء يستطيعون الحصول عليها بسهولة.

ولذا فإن الغالبية العظمى من القروض لا تظهر في السجلات الضريبية التي حصلت عليها ProPublica لأنه لا يتم الكشف عنها عموماً لمصلحة

الضرائب، ولكن في بعض الأحيان يتم الكشف عن القروض في إيداعات الأوراق المالية، ففي عام ٢٠١٤ على سبيل المثال كشفت شركة Oracal أن رئيسها التنفيذي (إليسون) كان لديه خط ائتمان مضمون بنحو ١٠ مليار دولار من أسهمه.

وفي العام الماضي ذكرت Tesla أن (ماسك) تعهد بتقديم ٩٢ مليون سهم بلغت قيمتها نحو ٥٧,٧ مليار دولار حتى ٢٩ مايو ٢٠٢١ كضمان على القروض الشخصية.

باستثناء عام واحد عندما حصد أكثر من مليار دولار من الأسهم، فإن فواتير (ماسك) الضريبية لا تعكس بأي حال من الأحوال الثروة التي يملكها تحت تصرفه. ففي عام ٢٠١٥ دفع ٦٨٠٠٠ دولار ضريبة دخل، وفي عام ٢٠١٧ كانت ٦٥٠٠٠ دولار، أما في ٢٠١٨ لم يدفع أي ضريبة، وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ كان معدل الضريبة الحقيقي ٣,٢٧٪.

تقدم سجلات مصلحة الضرائب لمحات عن القروض الضخمة الأخرى، ففي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لم يدفع المستثمر (كارل إيكان) الذي يحتل المرتبة ٤٠ بين أغنياء أمريكا في قائمة فوربس أي ضرائب دخل على الرغم من الإبلاغ عما مجموعه ٥٤٤ مليون دولار من إجمالي الدخل الذي تعرفه مصلحة الضرائب بأنه أرباح ناقص بنود مثل مدفوعات فوائد قروض الدراسة أو النفقة، وكان إيكان قد حصل على قرض غير مسدد من ١,٢ مليار دولار من أحد بنوك أمريكا من بين عدة قروض أخرى وفقاً لبيانات مصلحة الضرائب، من الناحية الفنية تم على الأقل تأمين الرهن العقاري من قبل شقق بنتهاوس مانهاتن وغيرها من الممتلكات.

يعتبر الاقتراض مفيد لـ (إيكان) من عدة نواحي: يحصل على مبالغ نقدية ضخمة لشحن عائدات استثماره، ثم يحصل على خصم الفائدة من ضرائبه، وفي المقابل أوضح إيكان أنه يبلغ عن أرباح وخسائر إمبراطوريته التجارية على ضرائبه الشخصية.

واعترف (إيكان) بأنه مقترض كبير "أنا أقترض الكثير من المال" وردّاً على سؤال حول ما إذا كان يأخذ قروضاً أيضاً لخفض فاتورته الضريبية فقد قال: "لا على الإطلاق، الاقتراض هو بمثابة الفوز بالنسبة لي، أنا أستمتع بالمنافسة كما أستمتع بالفوز."

وقال إن الدخل الإجمالي المعد بالنسبة له ليس سوى لغرض التضليل، وذكر أنه بعد أن أخذ مئات الملايين من الخصومات مقابل الفائدة على قروضه سجل خسائر ضريبية لكلا العامين: "لم أجنِ المال لأن اهتماماتي كانت أعلى بكثير من التركيز على دخلي."

وردّاً على سؤال حول ما إذا كان من اللائق عدم دفع أي ضريبة في سنوات معينة، قال (إيكان) أنه يشعر بعدم الراحة تجاه هذا السؤال وقال: "هناك سبب وراء تسميتها بضريبة الدخل، والسبب هو سواء كنت فقيراً أو غنياً أو حتى إذا كنت Apple نفسها، إذا لم يكن لديك دخل فإنه لا يتوجب عليك دفع الضرائب" وأضاف: "هل تعتقد أن الشخص الغني يجب أن يدفع الضرائب بجميع الأحوال؟ لا أعتقد أن هذا الأمر له علاقة وثيقة، كيف يمكنك أن تسألني سؤالاً كهذا؟."

قد يشكك البعض في تحليلنا لمدى ضرورة دفع الأثرياء للضرائب، فقد يزعمون أن مالكي الشركات معرضون لدفع الضرائب المفروضة على شركاتهم، كما أنه قد يصعب على بعض أصحاب المليارات تجنب الحصول

على الدخل وبالتالي دفع الضرائب، وبعد الوفاة هناك ذلك المصطلح الشائع وهو شرط نهائي لعدم التهرب وهو الضريبة العقارية التي تفرض معدل ضريبة حاد على المبالغ التي تزيد عن ١١,٧ مليون دولار.

وجدت ProPublica أن أياً من هذه العوامل لا يغير الصورة الأساسية وهي تحصيل ضرائب الشركات.

ويقول خبراء الاقتصاد أنه عندما تدفع الشركات لهم فإن هذه التكاليف تنتقل إلى مالكي الشركات أو عمالها أو حتى المستهلكين، وتختلف النماذج ولكنها تفترض عموما أن كبار حملة الأسهم يتحملون نصيب الأسد.

ومع ذلك فقد انخفضت الضرائب المفروضة على الشركات في العقود الأخيرة مما جعله العصر الذهبي لتجنب الضرائب على الشركات، دفعت شركات مثلGoogle :، Facebook، Microsoft، Apple، في كثير من الأحيان ضرائب شركات أمريكية قليلة أو معدومة من خلال إرسال الأرباح إلى الخارج.

وبالنسبة لبعض أغنى الناس في البلاد وخاصة بيزوس وماسك فإن إضافة ضرائب الشركات إلى المعادلة لن يغير أي شيء على الإطلاق، بينما هناك شركات أخرى مثل بيركشاير هاثواي و وول مارت لا تدفع أكثر من ذلك، مما يعني أن ضريبة الشركات يمكن أن تضيف عبئاً آخر بالنسبة لأشخاص مثل (بافيت والتون).

وصحيح أيضاً أن بعض أصحاب المليارات لا يستطيعون تجنب الضرائب عن طريق تجنب على الحصول على دخل، ففي عام ٢٠١٨ أقر تسعة من ال ٢٥ الأغنياء بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار من الدخل وثلاثة بأكثر من مليار دولار.

وعلى الرغم من البيانات التي حصلت عليها ProPublica فإنه في مثل هذه الحالات يظهر أن الملياردیرات لديهم لائحة من خيارات تجنب الضرائب لتعويض مكاسبهم باستخدام الائتمانات والخصومات (التي يمكن أن تشمل التبرعات الخيرية) أو الخسائر لخفض أو حتى تصفير فواتير الضرائب الخاصة بهم، وفي بعض الفرق الرياضية الخاصة التي تقدم مثل هذه الصفقات المربحة التي ينتهي حال أصحابها بدفع معدلات ضريبية أقل بكثير من لاعبها المليونير، وتملك مبان تجارية أخرى ترتفع قيمتها باستمرار ولكن مع ذلك يمكن استخدامها للتخلص من الخسائر الورقية التي تعوض الدخل.

يبلّغ (مايكل بلومبرغ) –وهو رقم ١٣ بين أغنياء أمريكا حسب قائمة فوربس– عن دخل مرتفع لأن أرباح الشركة الخاصة التي يديرها تتدفق إليه بشكل رئيسي.

وقد بلغ دخله عام ٢٠١٨، ١,٩ مليار دولار، وعندما يتعلق الأمر بضرائبه يتمكن (بلومبرغ) من خفض فاتورته باستخدام الخصومات التي تحققت بفضل التخفيضات الضريبية التي تم تمريرها خلال إدارة (ترامب) والتبرعات الخيرية التي بلغت ٩٦٨,٣ مليون دولار والائتمانات لدفع الضرائب الأجنبية، وكانت النتيجة النهائية أنه دفع ضريبة تساوي ٧٠,٧ مليون دولار على ما يقارب ٢ مليار دولار من الدخل، وهذا لا يعادل سوى معدل ضريبة الدخل التقليدي وهو ٣,٧٪.

بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ كان لدى (بلومبرغ) معدل ضريبي حقيقي قدره ١,٣٠٪. وأشار متحدث باسم (بلومبرغ) في بيان إلى أن الأخير دعا إلى مجموعة متنوعة من الزيادات الضريبية على الأثرياء، وكتب المتحدث أن (مايك بلومبرغ) يدفع الحد الأقصى لمعدل الضريبة كما ينص القانون

على جميع المدخولات الفيدرالية والحكومية والدخل الخاضع للضريبة على المستوى المحلي والدولي، واستشهد بعطائها الخيري حيث قدم الحسابات التي تثبت أن مجموع ما يقدمه (مايك) للجمعيات الخيرية ويدفعه كضرائب يبلغ حوالي ٧٥٪ من دخله السنوي. كما أشار البيان إلى ما يلي: إن الإفصاح عن الإقرارات الضريبية للمواطن العادي ينبغي أن يثير مخاوف حقيقية بشأن الخصوصية بغض النظر عن الانتماء السياسي أو وجهات النظر بشأن السياسة الضريبية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي لأي مواطن عادي أن يخشى الإفصاح بشكل غير قانوني عن ضرائبه، ونحن نعتزم استخدام جميع الوسائل القانونية المتاحة لنا لتحديد أي كيان فردي أو حكومي سرب هذه الوسائل وضمان تحمله مسؤولياتها.

بعد عقود من تراكم الثروة من المفترض أن تكون الضريبة العقارية في نهاية المطاف بمثابة دعم، مما يسمح للسلطات بفرصة أخذ قطعة من الثروات العملاقة قبل أن تنتقل إلى جيل جديد، ولكن في حقيقة الأمر فإن الاستعداد للموت اشبه بالمرحلة الأخيرة من مراحل تجنب الضرائب بالنسبة للأثرياء.

لخص أستاذ قانون الضرائب في جامعة جنوب كاليفورنيا McCaffery الوضع بأكمله في شعار " :اشتر، اقترض، مُت."

إن فكرة الوفاة كفائدة ضريبية تبدو متناقضة، فعادة عندما يبيع شخص ما أحد الأصول حتى قبل دقيقة من وفاته فإنه مدين بضريبة أرباح رأس المال بنسبة ٢٠٪، لكنها تتغير بعد الوفاة ولا تفرض ضرائب على أي أرباح رأسمالية حتى تلك اللحظة، وهذا يسمح للأغنياء وورثتهم بتجنب دفع المليارات من الضرائب، ويعترف الخبراء من مختلف الفئات السياسية على نطاق واسع بأن تلك القاعدة تعتبر عيباً في المدونة.

ثم تأتي ضريبة العقارات بنسبة ٤٠٪ وهي من بين أعلى الضرائب في القانون الاتحادي، ومن المفترض أن تعطي هذه الضريبة الحكومة فرصة أخيرة للحصول على جزء من كل تلك المكاسب غير المحققة وغيرها من الأصول التي يتهافت عليها أغنى الأمريكيين خلال حياتهم.

على الرغم من البيانات الإجمالية لمصلحة الضرائب والبحوث الضريبية وما يتساقط قليلاً في الساحة العامة حول التخطيط العقاري للأثرياء التي يمكن أن تلخّص بسهولة تحول ما يقرب من نصف قيمة ممتلكاتهم، العديد من الأغنياء قاموا بإنشاء مؤسسات العطاء الخيري والتي توفر خصومات ضريبية خيرية كبيرة خلال حياتهم وتجاوز الضريبة العقارية عندما يموتون.

ويقدم مدراء الثروات للعملاء مجموعة من الصناديق الائتمانية المبهمة والمعقدة التي تسمح لأغنى الأمريكيين بإعطاء مبالغ كبيرة لورثتهم دون دفع الضرائب العقارية، وتلقي بيانات مصلحة الضرائب التي حصلت عليها ProPublicaبعض الضوء على التخطيط العقاري للأثرياء والتي تبين المئات منها. والنتيجة هي أن الثروات الضخمة التي يمكن أن تمر وتتناقل بطريقة سليمة إلى حد كبير من جيل إلى آخر.

ومن بين أغنى ٢٥ شخصاً في أمريكا اليوم حوالي ربعهم ورثة: ثلاثة هم ورثة والتون، واثنان من ثروة حلويات Mars وواحد ابن (استي لودر).

وفي العام ونصف العام الماضيين توفي مئات الآلاف من الأمريكيين بسبب كوفيد-١٩ في حين طرد الملايين من العمل، ولكن واحدة من أكثر الفترات كآبة في التاريخ الأمريكي تبين أنها واحدة من أكثر الفترات ربحاً للملياردیرات، وأضافوا ١,٢ تريليون دولار إلى ثرواتهم من يناير ٢٠٢٠ إلى نهاية ابريل من هذا العام وفقاً لمجلة فوربس.

وهذا الكسب غير المتوقع يعتبر أحد العوامل التي أدت بالبلاد إلى نقطة انقلاب، وهي نقطة تعود إلى نصف قرن من التفاوت المتزايد في الثروة والأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ والتي خلفت للكثيرين أضراراً اقتصادية دائمة، لأن التاريخ الأمريكي غني بمثل هذه المنعطفات، فقد كانت هناك أعمال مشهورة للمقاومة الضريبية مثل حزب الشاي في بوسطن، تصدت لها أحزاب أقل شهرة منها لجعل الأغنياء يدفعون أكثر.

وقبل أكثر من نصف قرن ظهرت واحدة من هذه الحوادث كما لو أنها قد تثير تغييراً كبيراً، فقد صدم وزير المالية السابق (جوزيف بار) الأمة عندما كشف أن ١٥٥ أمريكياً يكسبون أكثر من ٢٠٠ ألف دولار (حوالي ١,٦ مليون دولار اليوم) لم يدفعوا أي ضرائب، وقال لمجلس الشيوخ إن هذه المجموعة تضم ٢١ مليونيراً.

وقال (بار): "إننا نواجه الآن احتمالية حدوث ثورة من قبل دافعي الضرائب إذا لم نقم قريباً بعمل تعديلات كبرى في نظام ضرائب الدخل"، فقد تلقى أعضاء الكونغرس رسائل غضب حول السخرية من الضرائب في ذلك العام أكثر مما تلقوه بسبب حرب فيتنام.

لقد قام الكونغرس ببعض الإصلاحات ولكن على المدى الطويل كانت هناك ثورة في الاتجاه المعاكس والتي تسارعت بعد ذلك بانتخاب (رونالد ريغان) في عام ١٩٨٠ ومنذ ذلك الحين ومن خلال مزيج من التبرعات السياسية ساعد ذلك الأثرياء في تحويل النقاش حول الضرائب لصالحهم.

باستثناء شيء واحد، (بافيت) الذي كسر صفوفه مع جماعته الملياردريات للدعوة إلى زيادة الضرائب على الأغنياء كتب في مقال رأي شهير نشرته صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠١١: "لقد تم تدليلنا أنا وأصدقائي لفترة

كافية من قبل كونغرس صديق للملياردير، لقد حان الوقت لحكومتنا أن تكون جادة بشأن التضحية المشتركة"

ذكر (بافيت) نقطة في تلك المقالة قام بها القليل من الأمريكيين وكشف علناً عن المبلغ الذي دفعه من الضرائب الإتحادية الشخصية في العام السابق وهو ٦,٩ مليون دولار، وبشكل مفصّل قدرت فوربس أن ثروته ارتفعت بمقدار ٣ مليار دولار في ذلك العام، وباستخدام هذه المعلومات كان بإمكان المراقب أن يحسب معدل الضريبة الحقيقي وهو ٠,٢٪ ولكن تركزت المناقشة التي تلت ذلك بشأن الضرائب على معدل ضريبة الدخل التقليدي.

وفي عام ٢٠١١ اقترح الرئيس (باراك أوباما) تشريعاً يعرف باسم قاعدة بافيت، وكان من شأنه أن يرفع معدلات ضريبة الدخل على الأشخاص الذين يبلغون عن أكثر من مليون دولار سنوياً، ولكن لم تنجح، حتى لو نجحت فإن قاعدة بافيت لم تكن لرفع الضرائب بشكل كبير، إذا كنت تستطيع تجنب الدخل فيمكنك تجنب الضرائب.

واليوم وبعد بضع سنوات فقط من نجاح الجمهوريين لخفض الضرائب بشكل هائل أفاد الأثرياء بأنه قد تواجه البلاد تأرجحاً آخر، والعودة إلى مطالب شعبية بزيادة الضرائب على الأثرياء.

وفي مواجهة عدم المساواة ومع طموحات الإنفاق التي تنافس طموحات (فرانكلين روزفلت) أو (جونسون)، اقترحت إدارة بايدن قائمة من التغييرات وتشمل رفع معدلات الضرائب على الناس وجعلها أكثر من ٤٠٠٠٠٠ دولار ورفع نسبة أعلى معدل ضريبي للدخل من ٣٧٪ إلى ٣٩,٦٪ مع معدل أعلى لأرباح رأس المال على المدى الطويل لتتناسب معاً، كما تريد الإدارة رفع معدل ضريبة الشركات وزيادة ميزانية مصلحة الضرائب.

بل لقد ذهب بعض الديمقراطيين إلى أبعد من ذلك، حيث طرحوا أفكاراً تتحدى الهيكل الضريبي كما كان الوضع في القرن الماضي، واقترح كل من السيناتور (أوريغون) و(رون وايدن) رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية غير المحققة ما كان بمثابة صدمة بالنسبة لـ (ماكومبر). لأن (إليزابيث وارن) و(بيرني ساندرز) كانا قد اقترحتا ضرائب على الثروة.

ومن المرجح أن تلهمهم القوانين الجديدة التعسفية تقنيات جديدة ومتطورة لتجنب الضرائب، وهناك عدد قليل من البلدان فرضت ضرائب على الثروة على نطاق صغير بما في ذلك سويسرا واسبانيا. وقد تخلت عنها عدة بلدان كانت آخرها فرنسا باعتبارها غير قابلة للتطبيق، ويزعم المعارضون أن إدارتها معقدة لأنه من الصعب تقييم الأصول ولاسيما الأصول الخاصة والممتلكات.

من غير الواضح معرفة ما قد يستوجبه الأمر لإجراء إصلاح جذري للنظام الضريبي الأمريكي، ولكن بيانات مصلحة الضرائب التي حصلت عليها منظمة ProPublica تُظهر أن كل هذه المحادثات كانت تجري في فراغ، فلم يكن لدى القادة السياسيين ولا الجمهور صورة دقيقة عن مدى شمولية تجنب الأغنياء دفع الضرائب.

يعرف (بافيت) ورفاقه المليارديرات هذا السر منذ فترة طويلة، وكما قال (بافيت) في عام ٢٠١١: "كانت هناك حرب طبقية مستمرة على مدى السنوات ال٢٠ الماضية. وقد فاز منهم من كان في صفّي."

https://atharah.com/the-secret-irs-files-trove-of-never-before-seen-/records-reveal-how-the-wealthiest-avoid-income-tax

2 - عندما تتصادم الرأسماليات

أثارة 25يناير 2020 ديان كويل ترجمة: الجراح القويز

مراجعة وتحرير: محمد الربيعان

الكتب المناقشة في المقال

In Defense of Open Society George Soros Public Affairs (2019)

Capitalism, Alone: The Future of the System That Rules the World Branko Milanovic Belknap (2019)

Measuring What Counts: The Global Movement for Well-Being Joseph Stiglitz, Jean-Paul Fitoussi and Martine Durand The New Press (2019)

"رغم عدم سريان القوانين في الأوقات غير طبيعية إلا أن الناس يتبعونها لمصلحتهم". هكذا كتب الرأسمالي وصاحب الاحسان جورج سوروس عن (اللحظة الثورية) في كتابه In Defense of Open Society ومجموعة مقالاته التي تشخص الحالة المؤسفة للرأسمالية. ومن المصادفة أن هذا الاستنتاج وجد في كتابين آخرين مع اختلاف وجهات النظر فهم ينصون "أنه في الاضطراب الحالي، فإن النمط السائد للتنظيم الاقتصادي غير مستدام" في كتابه Capitalism, Alone ينحو الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش نفس سابقه ولكن بنبرة أقل ترويعاً. حتى عندما ابتعد عن التشويش الموجود في رأسمالية الرفاهية, فهو يكشف عن مستقبل يتشكل من صراع الدول الرأسمالية – الولايات المتحدة مفرطة السلع مقابل الصينيين مفرطي التسييس

– وبالاستقطاب بين النخب والباقي. وفي الوقت نفسه في كتاب Measuring What Counts، جوزيف ستيغليتز , الحائز على جائزة نوبل، مع زميليه الاقتصاديين جان بول فيتوسي ومارتن دوراند تجنبوا التصريحات بخصوص هذا الموضوع ولكن ركزوا على وجود حاجة إلى مقاييس مختلفة لإعادة تقييم الوضع. ومما يبين أنهم استجابوا لنفس التوترات ،كتابتهم بأنه لم يعد بإمكاننا تجاهل "أن القليل جدًا من ثمار النمو على مدى العقود الماضية قد وصل إلى 90٪."

بالنظر إلى الاضطراب العالمي المستمر – من الحكومات "الشعبية" إلى غابات الأمازون المطيرة المحترقة – يتعامل كل كتاب مع السياسة والسياسات. إن الاقتصاد لم يكن كليا موضوع اختصاصي منفصل بل الاقتصاد في نشأته نشأ كاقتصاد سياسي. ولذلك على الرغم أن الكتب المذكورة لم تقترح حلولا جديدة ولكنها تنعكس على رؤية تحويل الاقتصاد من اقتصاد سياسي إلى اقتصاد فني او اختصاصي وهذا يجعلنا نعتقد أن هذه الرؤية ماهي الا إستجابة للمخاوف المتزايدة بشأن صحة الرأسمالية بعد عقود من التركيز المحدود على المكاسب المالية وحدها.

مقاييس أفضل

يرى ستيغليتز والكاتبين المشاركين أنه يجب استخدام مؤشرات اقتصادية اخرى بدلاً من مقياس الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، يعتمد على القيمة السوقية لجميع المعاملات الاقتصادية), وكان نهجه في كتاب Measuring What Counts تتبعَ تقرير صدر عام 2009 بتكليف من الحكومة الفرنسية، ويبدو أن هذا التقرير يعبر عن حاجة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية الموجودة، لأن التقرير يركز النظر على

إضافة مقاييس تتجاوز (الناتج المحلي الإجمالي) في الميزانيات, فبحسب رأيهم, فهم يرون أن هذه الإحصاءات والمقاييس تعبر عن (مشاركة أكثر ديمقراطية) في المجتمعات، وهذا يثير الأسئلة الأساسية: "كيف نحدد قيم الاشياء؟ ما هي المقاييس التي سنختارها؟ ما هي الجوانب التي نحتاج أن نوليها اهتماماً أكبر؟".

وهذا يقودنا إلى استنتاج أن أي شيء غير مقاس يعتبر مخفيا عن أنظار واضعي السياسات. ونحن عوضا عن ذلك ندفع مقابل الخفاء الإحصائي لأشياء ذات تأثير قوي، ابتداء من رفاهية الإنسان إلى التدهور البيئي. فعدم تكافئ الدخل والأثار الصحية لا تقاس بشكل منتظم، وبالتالي فإن انخفاض متوسط العمر المتوقع للمواطنين الأميركيين الذين لايملكون شهادات جامعية أصبح واضحًا فقط في الآونة الاخيرة. مع أن هناك العديد من الموارد الطبيعية للاقتصاد العالمي ما يبلغ قيمته نحو 100 تريليون دولار, إلا أنها لا قيمة لها من الناحية الإحصائية التقليدية ولا نعجب من ذلك بسبب أنها مهدورة. كل هذه الجوانب أثيرت في بحث صدر عام 1997 من قبل الاقتصادي الإيكولوجي روبرت كوستانزا وآخرين بعنوان: (النظام البيئي ورأس المال الطبيعي)(R. Costanza . 387, 253–260; 1997)

يحث ستيغليتزُ وفيتوسي ومارتينُ دوران, المسؤولين السياسيين, على استخدام لوحة مقاييس لها معايير تؤكد الاستدامة البيئية والسياسية والاجتماعية, على سبيل المثال بحث الارتباط بين الضغوط البيئية التي تحفز على الهجرة. ومن هنا تكمن الرغبة في وجود إحصاءات شاملة تشمل الروابط العالمية التي تحقق أهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. صحيح أن هذه الاهداف والمقاصد, كما يشير الكتاب, أنها كثيرة

للغاية مما يصّعب فهمها أو تطبيقها على أرض الواقع, ولكن لو بُسِّطت لائحة المقاييس الخاصة بهم، فإن هناك إمكانية كبيرة لوضع اعتبار لها في القرار السياسي.

تعد المقاييس البديلة مجالًا نشطًا للبحث، كما تشهد على ذلك مقاييس البنك الدولي "للثروة الشاملة" و "ميزانية الرفاه" لعام 2019 في نيوزيلندا. ولكن هذا لا يعني أن عوالم الاقتصاد والسياسة قد قررت التخلي عن مقياس الناتج المحلي الإجمالي من فراغ. وغالب النقاشات الموجودة مقصدها التحسين وليس التخلي عنه. صحيح أن هناك عددا من المراجعات الدورية للأمم المتحدة للنظام الدولي للحسابات القومية (SNA) ، التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي, ولكن مع ذلك، فإن الإنقسام الاقتصادي والسياسي اليوم، والأدلة التي لا يمكن تجنبها عن الأضرار البيئية، والتمزق المجتمعي, بسبب التقنية قد بينت أن نظام الحسابات القومية هش وضعيف. ولذلك من الراجح أن يُصحَّح أو يُغيَّر في الوقت الحاضر, وهذا يعد سابقة منذ إنشائه في أربيعنيات القرن الماضي.

وكما يقول سوروس في كتابه " In Defense of Open Society إذا وجدنا إطارا أفضل قد تكون الامور مختلفة", وتشير خطبه ومقالاته، التي كُتبها بعد الازمة الاقتصادية العالمية في 2007–2008 إلى أن المثالية الرأسمالية الليبرالية: "مجتمع مفتوح" بل ومجتمع عالمي وفعال وحر, كما يروج له الفيلسوف كارل بوبر.

مثل ستيغليتز، يدرس جورج سوروس العوامل التي تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي, كما قد وضّح في أحد المرات أسباب فشل النظرية الاقتصادية التقليدية, خصوصا فكرة أن النظام الاقتصادي يميل بطبعه إلى

التوازن. حدد كتابه The Alchemy of Finance لعام 1987 وجهة نظره البديلة كمستثمر ناجح، وقد وصف فيه الحلقات الفارغة في الأسواق المالية. لكن كما لاحظ أن المؤسسة الاقتصادية رفضت ذلك إلى حد كبير على أنه "تصور لرجل نجح في مجال الأعمال التجارية وبالتالي يتخيل نفسه كفيلسوف منظر لهذا العلم."

صحيح أن كتابه أثار جدلاً كبيراً, ولكن جورج سوروس يفترض أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية تنتج وجهات نظر الأشخاص المشاركين فيها وهذا له تاثير على تصرفاتهم، مما يؤدي بدوره إلى تغيير الاقتصاد. قد تلاحظ الشركاتُ الناشئةُ المستثمرين الذين يدعمون النمو السريع على حساب الأرباح الفورية، في نموذج "الفائز يأخذ كل شيء". وهذا يجعل جميع الشركات تعتمد نفس نظام العمل ويعطيهم نفس النتائج وفي الحقيقة هذه "الانعكاسية" تعادل عند عالم الاجتماع الأمريكي روبرت كينغ ميرتون مبدأ (النبوءة المحققة لذاتها) فإنك عندما تكوّن شكوكا حول المستقبل وحول الدروس التي تهتم بالقرارات البشرية الموجودة في علم الاقتصاد السلوكي, فإن هناك إمكانية أن تتحقق شكوكك بسبب تعاملك معها كشكوك وهذا يجعل من الواضح أن هناك حاجة ماسّة إلى إطار فكري أكثر دهاءاً من الموجود ولذلك بدأت هناك بوادر تحول في حقل الاقتصاد خصوصا مع الاهتمام المتزايد بعلم النفس والتفاعلات الاجتماعية.

أما بخصوص صناعة التقنية، و"سباق التسلح" التقني بين الولايات المتحدة والصين, فيعتقد جورج سوروس أنه تهديد آخر يحيط بالرأسمالية الليبرالية ولذلك ينتقد استخدام الصين السلطوي للمراقبة التقنية. فالصين تطور نظام (الائتمان الاجتماعي) الخاص بها ويعمل على تجميع البيانات

الشخصية لتصنيف المواطنين حسب مصداقيتهم مما يؤثر على استحقاقهم بعض الحقوق. وكذلك ينتقد بنفس القدر حول المراقبة الهادفة للربح من قبل عملاق وادي السيليكون الأمريكي, ويشبهه باستخراج موارد الطبيعة فهي حسب مايقول أن "شركات وسائل التواصل الاجتماعي تستغل البيئة الاجتماعية", ونتيجة لذلك, يعتقد بأن الذكاء الاصطناعي يمثل تهديدات قاتلة لليبرالية لأنه يضع السلطة في أيدي قلة قليلة.

الليبرالية مقابل السياسية

في نظرته العامة إلى التاريخ الحديث للرأسمالية والعولمة، ينظر ميلانوفيتش بالمثل إلى الهشاشة السياسية والاقتصادية الحالية من حيث المواجهة بين الصين وامريكا .ففي كتابه Capitalism, Alone يؤطر ذلك على أنه صراع بين نماذج الرأسمالية: "الجدارة الليبرالية" على الجانب الأمريكي، "الرأسمالية السياسية" في الجانب الصيني. فميلانوفيتش يعرّف الليبرالية الأمريكية بأنها توفر رسميًا فرصًا غير محدودة للتقدم الاقتصادي وهذا أدى إلى عدم المساواة ونقص الحراك الاجتماعي مما يجعل لفظ "الجدارة" يحتاج الى إعادة نظر. وفي الجانب الصيني تنبعث الرأسمالية السياسية من رحم الدول الشيوعية السابقة فتجعل هناك أولوية لاحتياجات الدولة مما يجعل القانون لا يقّيد أعمالها وأيضا يجعل المسؤوليين مشاركين عن كثب في إدارة الاقتصاد.

يقارن ميلانوفيتشُ النموذجين السابقين مع الاقتصاد المختلط بالقالب الديموقراطي الذي شكلّه الاقتصادي جون مايناردكينز وغيره من السياسيين الذين أعادوا بناء الاقتصادات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية؛ مما جعله

يخطط لوضع رأسمالية بديلة وهي "الرأسمالية الشعبية" التي تحتل مكانة رفيعة اليوم في أوساط الحركة التقدمية الاوروبية والامريكية ايضا.

ولأن ميلانوفيتش, تدرب, في وقت مضى, في الاقتصاد الماركسي ليوغوسلافيا السابقة, فإن هذا قد يفسر سبب وجود أهمية للقوى التاريخية في تحليله, وأيضا يوضح تشاؤمه من النماذج البديلة. إنه يسرد السياسات التي قد تفضلها الحركة التقدمية، مثل تحسين التعليم الممول من القطاع العام.

وإن كان هذا في رأيي مجرد تمني دون تحليل للعقبات السياسية أمام السياسات الحكيمة (حكيمة على الاقل لأولئك الذين يتفادون قيام الثروة). كما لا يستكشف كتاب ميلانوفيتش الأنواع الحالية الأخرى للرأسمالية، مثل الأنظمة التي تتسم بالمساواة والتوافقية كما في الدول الاسكندنافية أو اليابان لأنه من المفيد معرفة كيف تستجيب هذه الأنظمة لقوى العولمة، والتوسع التكنولوجي، وشيخوخة السكان والضغط البيئي.

في الختام تشرح هذه التحديات الوجودية للانظمة الاقتصادية سبب استنتاج الكتب الثلاثة أن "العمل بالطريقة المعتادة, خصوصا من ناحية التفكير في كيفية إدارة الاقتصاد لا يمكن أن يستمر", وكما يجادل ستيغليتز وزملاؤه (وأنا) أن عين الصواب هو قياس ما تقدّره المجتمعات فعليًا.

وايضا من الصواب كما يؤكد سوروس أن الإطار الفكري للاقتصاد يجب أن يتكيف مع عالم مختلف عن طريق التركيز على الأوساط الفردية. صحيح إن هذا الاتجاه أصبح يطرق مجال البحوث الاقتصادية لكن من غير المحتمل أن يكون هناك إعادة تفكير جذرية لأن حوافز الأوساط الأكاديمية تشجع المحافظة والتقدم التدريجي.

المقاييس والنظريات الأفضل لن تكون كافية لإنشاء نموذج اقتصادي واجتماعي مستدام. أو ربما يمكنها ذلك, لكن فقط إذا أقنع مكتشفوها واضعي السياسة والجمهور بالتصرّف بشكل مختلف. مستقبل الرأسمالية للأسف هو خارج أيدي أولئك الذين يفكرون ويهتمون في الأمر.

المصدر nature : https://atharah.com/when–capitalisms–collide/

3 - لعنة الملياردير: جذور المؤسسات الخيرية الغربية

العمل الخيري المؤسسي مهم، ولكن آلياته مُعضِلة ومثيرة للقلق، كما هو الحال في الهياكل المعقدة للمعاملات المالية رفيعة المستوى!

أثارة 6أبريل 2021 كاثرين ميتشيل* ترجمة: أنيسة حاجي مصطفى تحرير: عبد الرحمن الجندل

إذا ألقينا نظرة على أكبر المؤسسات الخيرية في العالم، فسنجد أسماءً عديدة، كمؤسسة بيل وميليندا غيتس، وصندوق ويلكم ترست (Wellcome Trust)، ومؤسسة نوفو نورديسك الدنماركية(Novo Nordisk) ، ومؤسسات المجتمع المفتوح(Open Society Foundations) ، ومؤسسة فورد.. وتتوسع هذه المؤسسات سنويا في حجمها وتأثيرها ووصولها العالمي، حيث تتعدى الأوقاف المالية لأكبر ثلاث منها أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، وتقوم العديد من هذه المنظمات الخيرية بالتبرع بأموال ضخمة للمبادرات والقضايا التي تفضلها؛ فعلى سبيل المثال: قامت مؤسسة بيل وميليندا غيتس منذ إنشائها في عام 2000م، بالتبرع بالكثير من الأموال للنظام الصحي

الأمريكي والعالمي على حد سواء بالمقارنة مع أية حكومة وطنية، وبلغت تبرعات المؤسسة بين الأعوام 2009م و2015م، أكثر من 5 مليار دولار أمريكي، لصالح السيطرة على الأمراض المعدية، بالإضافة إلى تبرعها بقرابة 1.5 مليار لمكافحة الملاريا.

وتشمل المشاريع الأخرى التي هي محط اهتمام المؤسسات الخيرية –إلى جانب قضايا الصحة العالمية والمحلية– قضايا مجتمعية أخرى، من ضمنها ضعف أداء المدارس، الإسكان والتشرد، إصلاح العدالة الجنائية، وإشراك المجتمع المدني؛ حيث تركز مؤسسات المجتمع المفتوح –مثلًا– جهودها على مساءلة الحكومات، وتمكين الأفراد من المشاركة الحرة في الحياة المدنية، بينما تُعنى مؤسسة عائلة والتون بالتعليم الابتدائي والثانوي، كما تقوم شبكة أوميديار –مثلًا– بالتبرع بالأموال لتحفيز التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وتؤثر هذه المنظمات تأثيرا كبيرا على حياة الأشخاص؛ لذا كان من المحتم علينا أن نتناول الدور الذي تلعبه المؤسسات الخيرية اليوم، نظرًا للمشاكل الحرجة والقضايا المُلحة التي تستهدفها بالإضافة إلى الحجم الهائل من المبالغ الطائلة والنفوذ المُتَحصّل لها.

تاريخيًا؛ ظهرت مؤسسات العمل الخيرية الحديثة في أوروبا، جنبًا إلى جنبٍ مع الأفكار البروتستانتية المتعلقة بالمصلحة والمسؤولية الشخصية، الذي تزامن مع تراجع مفاهيم: الإحسان والعمل الخيري، في القرون الوسطى، وبحسب عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، في كتابه) :الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية(، (1904م)؛ فإن المنطلقات الرئيسية للمذهب الكالفيني القائمة على فكرة أن الخلاص منوط بتصرفات الفرد وتمثّلات النجاح الاجتماعي والاقتصادي، أدت إلى استهلال مرحلة جديدة لصالح أهداف تراكم

رأس المال، والتي عززت أيضًا الممارسات والأعراف الدينية عوضًا عن التعارض معها؛ وبالتالي، أضحت فوائد العمل الدؤوب للأفراد، وكفاءتهم، وإنتاجيتهم، جزءًا من نظرة عالمية موسعة، تُعد فيها "المساعدة الذاتية" أو الاعتماد على الذات، كمبدأ إرشادي.

شكّلت هذه الأفكار كثيرًا من الفرضيات الجديدة حول الإحسان، مما أدى إلى بدْء تحوّل لمفهوم المسؤولية من الروابط المشتركة، والاعتماد المتبادل للرعاية الاجتماعية، إلى المسؤولية الشخصية للفرد، واستمر هذا النوع من الأفكار في النمو، خلال القرون اللاحقة، مع التوسع المتشابك لليبرالية والرأسمالية، ويُعبّر عنها المُنظر الأول للرأسمالية: آدم سميث، –في إشارة موجزة أوردها في فقرة حول وجاهة دوافع عمال القرى في الباب الأول من كتابه) ثروة الأمم1776) (م)– حيث قال: " نحن لا نعلق عشاءنا على كرم وطيبة الجزار، ولا صانع الخمرة ولا الخباز، بل على عنايتهم بمصالحهم الخاصة."

هذا التركيز على المصلحة الشخصية للفرد، كان عاملًا رئيسيًا وراء تنامي الازدراء نحو بعض أنواع الإحسان والأعمال الخيرية الكاثوليكية، التي قامت على فكرة الاعتماد المتبادل، والمسؤولية المجتمعية المشتركة؛ وبالتالي اعتبر أن هذه الفرضيات تقوّض من دافعية الفرد، ليكون مستقلًا ومنتجًا.

بحلول القرن التاسع عشر، توحّد مؤيدو رأسمالية السوق الحر، ودعاة الشيوعية، خلف هجومهم على الممارسات القديمة للعمل الخيري؛ فبالنسبة لكارل ماركس، وفريدريك أنجلز، فقد شكّلت نماذج الأعمال الخيرية في العصور الوسطى مخاطرة لاستنزاف الروح الثورية للعمال، حيث اعتبروا أن الأعمال الخيرية قد تخلق وعيًا خاضعًا وتابعًا، نظرًا للاعتماد المتبادل الذي

تَشكّل من خلال علاقة المانح/المستفيد؛ بينما ذهب بعض العقلانيين الغالين، مثل توماس مالتوس، إلى أبعد من ذلك، حيث أيّد ضرورة ترك الأشخاص الذين لم يُعنَوا بفعالية ممارستهم للرعاية الذاتية، أو تطوير إنتاجيتهم، لمواجهة الموت، وإلا فإنهم سيُعرِّضون المجتمع العقلاني للتقويض والتدمير.

وعلى صعيد آخر، تبلور مفهوم الأعمال الخيرية الأمريكية في أوائل القرن العشرين، من خلال بوتقة هذه الأفكار، كما عكست التطورات في الرأسمالية الصناعية بما فيها، تراكم الثروات الغير مسبوق من قبل مؤسسي ومالكي الشركات في قطاعات النفط والصلب والسكك الحديدية، وعندما حان الوقت لتوزيع الأموال بين النخب الثرية، قامت هذه النخب بتحويل ذكائها التجاري إلى مبادئ العطاء، حيث صمموا على استمرارية كفاءتهم ونجاحهم التجاري في الأعمال الخيرية من خلال اتباع طرق حديثة وعلمية للنهوض بالمجتمع، وفي نفس الوقت، العمل على غرس ما يجدونه من عادات حسنة للمصلحة الشخصية لدى المتلقّين لِهِبَاتِهم السخيّة.

وقد قام بعض المحسنين الجدد، مثل أندرو كارنيغي وجون د. روكفلر الأب، بالاعتماد على معرفتهم التجارية للدفع بعلاقاتهم وأموالهم وشبكاتهم بشكل استراتيجي، من أجل معالجة المشكلات التي تعصف بالمجتمع، حيث تم تقديم هذه الأموال بشكل يُحفز المتلقّين على تطوير استقلالهم الذاتي وتحسين أنفسهم؛ ليصبحوا نسخةً أفضل من ذواتهم كعاملين ومواطنين نموذجيين، وفي كتابه) إنجيل الثروة ((1889م)، يكتب كارنيغي: "الاعتبار الرئيسي في منح الهبات، يجب أن يكون لمساعدة هؤلاء الذين يساعدون أنفسهم أولا، من أجل إعطائهم جزءًا من الموارد التي تمكنهم من تطوير أنفسهم، ولمنح هؤلاء الذين يرغبون في استخدام المساعدات للارتقاء بأنفسهم،

يجب أن نتبرع بهدف المساعدة، وليس لتغطية كافة تكاليفهم، فلا يتطور الفرد ولا الجنس البشري بمنح الصدقات". وعلى نفس السياق، يذكر جون روكفلر الابن في تأملاته حول العطاء الخيري بأن "الصدقات مضرة ما لم تساعد متلقّيها على أن يصبح قادرًا على الانفكاك منها."

وفي هذا الصدد أيضا، عكس مفهوم الأعمال الخيرية في بدايات القرن العشرين وجهات نظر آدم سميث والليبراليين بشكل عام تجاه الأهمية الممنوحة للمصلحة الشخصية، والاعتماد على الذات، وتعظيم رأس المال البشري، مقابل النفور من علاقات التبعية، واقترنت هذه الأفكار بالتركيز على العطاء الاستراتيجي والفعالية، والاعتماد على الأساليب الحديثة التي تم استيرادها وتكييفها من النموذج التجاري لعالم الأعمال.

هذا النموذج الأخير شبيه جدًا بأشكال التبرع في القرن الواحد والعشرين؛ ففي المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2008م، قام بيل غيتس بالتأكيد على أهمية المصلحة الشخصية في الممارسات الخيرية المعاصرة، حيث قال: "إن عبقرية الرأسمالية تكمن في قدرتها على تمكين المصلحة الشخصية من خدمة المصلحة الأعم. تُطلق العوائد المالية الكبيرة للابتكار العنان لقطاع واسع من الموهوبين للسعي خلف استكشافات متعددة. هذا النظام المدفوع بالمصلحة الشخصية، كان خلف الابتكارات العظيمة التي حسّنت من حياة المليارات من البشر."

علاوة على ذلك، يؤكد بيان الحقائق لمؤسسته على القيمة الممنوحة للاعتماد على الذات لدى متلقي الهبات وتشدد على أهمية الوصول والإنصاف والإنتاجية البشرية والرعاية الذاتية، حيث ينوه بأنه:

"استرشادًا بإيماننا بتساوي قيمة كل حياة، تعمل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، على مساعدة جميع الناس لعيش حياة صحية ومُنتجة. في الدول النامية، تقوم المنظمة بتحسين صحة الناس وإعطائهم الفرصة لانتشال أنفسهم من الجوع والفقر المدقع."

وعلى الرغم من وجود تشابه في كلا الحقبتين، إلا أنه توجد هناك أيضًا بعض الفروقات المهمة؛ فبينما تستمر الرغبة في غرس قيم المَصلحة الشخصية، والرعاية الذاتية، والإنتاجية البشرية، إلا أنها أصبحت أيضا مشبعة بدفعة كبيرة ومعاصرة نحو المخاطرة وريادة الأعمال، فعلى سبيل المثال، تعمل القروض الصغرى، وأنواع أخرى من التمويل القائم على المخاطر، – والتي سنوردها أدناه– على جذب المتلقي إلى عالم الأسواق المالية، وبالتالي تُنتجُ مواضيع ريادة المشاريع في نفس الوقت، بعض الممارسات والأنماط الجديدة للعمل الخيري.

وقد تفوقت الأساليب التجارية المعاصرة كذلك، على الممارسات العلمية الحديثة التي تم اتباعها خلال الحقبة السابقة، حيث تعتمد معظم المؤسسات اليوم على خوارزميات دقيقة وفعالة من حيث التكلفة، بالإضافة إلى عقلنة الاستثمار المُمَوّل بشكل يتجاوز مقاييس الحقبة السابقة، وتشمل الممارسات الحالية لمؤسسات الأعمال الخيرية على توظيف متطور للتنافسية والمعايير والتصنيفات المرجعية من أجل تحديد أولويات التمويل جنبًا إلى جنبٍ مع تحليل التكلفة والمنفعة للعائد الاجتماعي أو المالي للمنحة.

وبالتأكيد، أصبح منطق عائد الاستثمار حافزًا سائدًا خلف الكثير من الأعمال الخيرية اليوم؛ حيث يقوم العديد من المحسنين باعتبار أنفسهم رواد أعمال اجتماعيين، يقومون بعمل جيد من خلال فعل الخير (doing well

by doing good)[1]، وتعكس فلسفتهم الممارسات العالمية للتمويل، بالإضافة إلى سبل تحصيلهم لثرواتهم.

وبخلاف الحقبة السابقة التي تكونت الثروات خلالها عن طريق الصناعات أو النفط، تحصّل معظم أصحاب المليارات المعاصرين على ثرواتهم، من خلال الأنشطة الـ"ما بعد صناعية" في مجالات التمويل والاختراعات والحوسبة والاتصالات والتأمين والعقارات، وقد نتج عن هذا؛ توجه مؤسساتهم إلى التركيز على الاستثمارات المالية المُسرّعة قصيرة المدى، والقائمة على الرافعة المالية أو المديونية، بالإضافة إلى الاعتماد على حقوق النشر الفكرية، والحلول التكنولوجية، والتجارب الأولية، والمخارج السريعة، وتحفيز الاختيار والمسؤولية الفردية.

تعد شبكة أوميديار التي تم إطلاقها من قبل مؤسس (eBay) مثالا جيدا للاستدلال على هذا التوجه، حيث يُذكر في موقع الشبكة: "نحن نُمفصل وجهات النظر القوية والمباشرة، نتحيز للابتكار والعمل ولكننا مستعدون للتجربة والإخفاق والتعلم، نُعلي من شأن القدرة التغيرية للناس والأسواق والأفكار والتكنولوجيا، ننشر نموذجنا لرأس المال المرن الذي أثبت فعاليته وأية أدوات أخرى مطلوبة لتسريع الحلول التي تواجه حجم تحديات اليوم." وتعمل الشبكة كشركة محدودة المسؤولية(LLC) ، وفي نفس الوقت كمؤسسة غير ربحية معفاة من ضرائب الدخل الفيدرالية بموجب المادة 501 (3)(c)من القانون الأمريكي، ويؤطّر عملها ضرورات استراتيجية، تشمل إعادة تخيل الرأسمالية وتعزيز استخدام التكنولوجيا بطرق تضمن رفاهية الإنسان والحرية الفردية؛ ولتحقيق نتائجهم المرجوّة، تقوم الشبكة بعمل شراكات مع المنظمات الربحية والغير ربحية التي تستخدم الابتكار والنهج القائم على

السوق، بالإضافة إلى شراكاتها مع المنظمات التي تبرهن على قدرة الأعمال التجارية على خلق عوائد مجتمعية ومالية، وتتمثل المبادئ الرئيسية للمؤسسة في تحفيز السلوك الريادي وتسخير قوى السوق وتحقيق عوائد على الاستثمار بالإضافة إلى العمل في الوقت نفسه كمحرك قوي وفعال للتغيير الاجتماعي الإيجابي.

تعكس استراتيجيات العطاء لدي هذه المؤسسات السياق الاقتصادي الأشمل الذي من خلاله قام أصحاب المليارات بتكوين ثرواتهم خلال حقبة ما بعد الصناعة، حيث كان هناك توجه ملحوظ نحو تحرير وخصخصة الصناعة والموارد العامة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بل وفي جميع أنحاء العالم منذ الثمانينات من القرن الماضي تحت الأنظمة الراديكالية لمارغريت تاتشر ورونالد ريغان والتي كانت مؤيدة للسوق.

ترافقت هذه الممارسات الليبرالية مع هجوم أيدلوجي، ضد الأفكار والمبادئ الاقتصادية الكينزية -نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز- التي دعت إلى الرفاه الاجتماعي، والدعم الحكومي للمستحقين، وبالرغم من تفاوت انتشارها الجغرافي والتنازع حولها، قامت أفكار السوق الحر بالتأثير على كل نواحي الحياة تقريبًا، بما فيها فلسفة العطاء خلال الأربعة عقود الماضية، وبالاقتران مع التوكيد المتنامي على الحرية الفردية وريادة الأعمال، بالإضافة إلى الاستخفاف القوي بالعلاقات الترابطية أيًّا كان نوعها، أضحت هذه التحولات في الاقتصاد والثقافة، مؤثرة للغاية بالنسبة لاستراتيجيات استثمار المحسنين المعاصرين ومؤسساتهم في القرن الحادي والعشرين.

تنامي مبادرات التمويل الأصغر، والتي بدأت في البلدان الأقل نموًا في الثمانينيات والتسعينيات، تُعد إحدى الأمثلة الجيدة للاستثمارات المالية الموجّهة والمقترنة باستراتيجيات ريادية محفزة، متمثلة في برامج رائد الأعمال الاجتماعي البنغلاديشي: محمد يونس وبنك غرامين، ركزت بواكير مبادرات الإقراض الأصغر على الحد من الفقر من خلال تقديم قروض مالية صغيرة للأفراد الأشد فقرا في المجتمع، على أن يتم إعادة سداد الأموال المقترضة من غير أية فوائد أو إسهامات أخرى؛ ولكن بدأت البوصلة في التحول مع تعاون المستثمرين الغربيين مع العاملين في مجال التنمية في المنظمات الغير حكومية والغير ربحية، حيث أصبح تحقيق الربح دافعًا مهمًا أو أكثر من مهم لتمديد التسليف.

وكما قامت أستاذة التنمية الدولية ذات الأصول الهندية أنانيا روي، بالتوثيق في كتابها) :رأس مال الفقر (2010م)، فإن النساء الفقيرات سرعان ما أصبحن الشريحة الرئيسية المستهدفة لتلقي القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في البلدان الأقل نموًا، وذلك على اعتبار أن النساء يُنظر إليهن كمخاطر جيدة، نظرًا لأوضاعهن كعائلات للأسرة، ومقدمات للرعاية، وبالتالي تزداد احتمالية تحقيق عوائد إيجابية أعلى على الاستثمار، وربما كان على نفس القدر من الأهمية تلك الفرصة المتمثلة في جلب الأفراد المهمّشين سابقًا من فقراء المناطق الريفية إلى السوق الرأسمالية العالمية، ويمكن تجنيد النساء بشكل فعال في أنشطة ريادة الأعمال وتمكينهن بعد أن كن مهمّشات بسبب الفقر وقلة الفرص والنظام الاجتماعي الأبوي؛ وبالتالي يتم خلق آثار طويلة الأجل على المجتمع وانتقاله إلى دوائر رأس المال.

وتشير عالمة الجغرافيا كاثرين رانكين، إلى هذه العملية على أنها تخلق "امرأة اقتصادية عقلانية" وهو أمر يعكس تموضع موضوع الدراسة، مع تحريف لتعريف جون ستيوارت ميل للإنسان الاقتصادي (homo economicus) في عام 1836م بمفهومه كرجل عقلاني يسعى للثروة من أجل مصلحته الشخصية.

إن مثل هذا التركيز على الحلول المستندة إلى السوق للمشاكل المجتمعية المزمنة، يمكن أن يُرى أيضا في الأعمال الخيرية المحلية في الولايات المتحدة، فقد قامت مؤسسة عائلة والتون بالاستثمار بشكل كبير في الإصلاح التعليمي مع توجه بيّن نحو الابتكار والسلوك الريادي مع تعزيز خيارات أفضل في برامج اختيار المدرسة، ومن ضمن التدخلات المستهدفة لهذه المؤسسة هو توفير تمويل للرأسماليين المُخاطرين أو المغامرين (venture capitalists) المهتمين بقطاع التعليم، وهو ما يدفع الكثير منهم نحو فتح المزيد من المدارس المستقلة، وإلى زيادة استخدام التكنولوجيا في التعليم، ومن إحدى هذه المنظمات: صندوق مخاطر المدارس الجديدة (NewSchools Venture Fund)، التي أنشئت في عام 1998م من قبل أحد الرواد الاجتماعيين، واثنان من أصحاب رأس المال المُخاطر، ويلخص الموقع الالكتروني لهذه المنظمة تاريخها فيقول:

"يؤمن مؤسسو المدارس الجديدة(NewSchools) ، أنه بإمكان الفرق الابتكارية من المعلمين والمبتكرين ورياديي التعليم، إحداث تغيير مطلوب بشدة في التعليم العام في حال استطاعت هذه الفرق الوصول إلى رأس المال في المراحل المبكرة للمشروع، بالإضافة إلى الدعم الاستراتيجي العملي لبدء وتنمية منظماتهم، فقد بُني صندوق المدارس الجديدة من أجل تمكين نوعية

جديدة من أسواق رأس المال القادرة على دعم تطوير المشاريع الريادية التي تخدم جميع الأطفال في القطاع العام وخصوصا أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحرومة."

يتمثل اختلاف آخر إضافي بين مفهوم الأعمال الخيرية عبر العصور، في الممارسة المعاصرة لتمويل البرامج التجريبية قصيرة الأجل ذات المخارج السريعة في حال عدم تحقق المشروع للعوائد الاستثمارية الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة، حيث تم استخدام هذه الاستراتيجية بشكل جلي في بعض المؤسسات الخيرية المعاصرة المختصة بالتعليم، وإحدى هذه الأمثلة هي الاهتمام المبكر لمؤسسة بيل وميليندا غيتس في تطوير مجتمعات التعلم الصغيرة (SLCs) في المدارس الثانوية.

في عام 2000م، شجعت المؤسسة مدارس سياتل العامة على إنشاء بيئات تعليمية صغيرة ومُصممة بشكل شخصي بمنحة قدرها 25.9 مليون دولار أمريكي، وقد كان من المتوقع أن يتم تجديد هذه المنحة بعد خمس سنوات نظرًا لكونها جزءًا من مبادرة المنطقة النموذجية في سياتل وخصوصا بعد ظهور دلائل تشير إلى نجاحها في تحقيق إصلاح تعليمي، ومع ذلك لم يتم تجديد المنحة لعدم تحقق التحولات المطلوبة مما أدى أخيرا إلى تحول أولويات الاستثمار الاستراتيجي للمؤسسة من مجتمعات التعلم الصغيرة، إلى مجالات أخرى تستهدف إصلاح التعليم.

وفيما ساهم نموذج البرنامج التجريبي واستراتيجية الخروج السريع في مساعدة مؤسسة بيل وميليندا غيتس، من أجل شحذ وتوسيع استراتيجياتها وأولوياتها الاستثمارية في قطاع التعليم، إلا أنه أدى إلى إجهاد إداري وعراقيل

لوجستية لدى العديد من المدارس الثانوية في منطقة سياتل والتي تُرِكت لمصيرها بعد انقطاع منحة التمويل بشكل مفاجئ.

اختلاف مهم وأخير بين حقبة كارنيغي وركفلر، والحقبة المعاصرة للأعمال الخيرية الأمريكية، ويتمثل ذلك في الشراكات عبر القطاعات والوصول العالمي للمؤسسات الحالية، ففي القرن العشرين شكلت الدولة القومية النطاق الأساسي للولاء والرعاية الخيرية، فقد كانت مؤسسة كارنيغي مسجلة رسميًا "لتعزيز تقدم ونشر المعرفة بالإضافة إلى التفاهم بين شعب الولايات المتحدة."

وكما تذكر المؤرخة إيلين كوندليف لاجمان في كتابها) سياسات المعرفة ((1989م)، فقد خُصص الكثير من هذا التمويل لإنشاء مؤسسات تعليمية وثقافية وطنية مثل المجلس القومي للبحوث، ومعهد القانون الأمريكي، ومُحترف تلفزيون الأطفال (الذي أنتج السلسلة التلفزيونية الشهيرة شارع السمسم)، إضافةً إلى بناء المئات من المكتبات العامة في الأحياء ومؤسسات التعليم العالي.

تغيّر التوجه المحلي بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى ظهور مختلف أنواع مبادرات المؤسسات خلال الحرب الباردة بما فيها جهود مؤسسة فورد وغيرها لكسب "القلوب والعقول" لصالح القضية الأمريكية من خلال الاستثمارات الخيرية المتنوعة في الخارج؛ وبالرغم من ذلك لم يحصل أن عملت هذه المؤسسات الكبيرة على هذا الصعيد الدولي الهائل، إلا خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية وبشكل قائم على شبكات وشراكات جديدة عبر وطنية بالإضافة إلى مشاريع دولية واسعة النطاق، ومن باب تجنب نقاط الضعف المتمثلة في الحكومات الخارجية الفاسدة ولتعويض فشل السوق في

توفير السلع والخدمات العامة المطلوبة، فقد قامت العديد من المؤسسات المعاصرة بالعمل على تعزيز الشراكات شبه الخاصة، -أو ما يسمى بالشراكة- بين القطاعين العام والخاص (public-private partnerships-PPP) ، والتي لا تتجاوز الحدود الوطنية فحسب بل تتجاوز أيضا حدود الحكومات، هذا النوع من الشراكات تخلق ما يسمى بكيانات (P3)التي تُنشئ علاقات معقدة بين العديد من القطاعات والجهات المختلفة، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك إلى العديد من المؤسسات والجهات الفاعلة الربحية والغير الربحية، وعادةً ما يتم استخدام الأموال المُقتَرضة أو الممنوحة لهذه الكيانات، لتحفيز أو الدفع بموارد مالية أخرى مع توقع تحقيق عائد اجتماعي أو مالي على الاستثمار.

توجد هنالك العديد من الآثار المترتبة على هذه الشراكات العابرة للحدود واستراتيجيات التمويل العالمية بالنسبة للأشخاص والأماكن، فعلى صعيد الصحة الدولية، يتم التركيز بنمط مستمر من قبل المبادرات الصحية العالمية (GHIs)على الحلول التكنولوجية المستهدفة ذات النتائج القابلة للقياس، وتعد القابلية للقياس أمرًا مهما في الأعمال الخيرية المعاصرة في مجال الصحة الدولية، نظرًا لأنها تُمَكّن من تقييم العوائد الاجتماعية والاقتصادية الفعلية لأي تدخل صحي بعينه، إضافةً إلى أنها تعزز المسؤولية تجاه البرامج أو المبادرات الصحية، وتساهم في إعادة النظر بشكل عقلاني في الاستثمار.

وكما يذكر ماثيو سبارك في (دليل أكسفورد لسياسات الصحة العالمية (2020): " بقيادة بيل غيتس ومديرين تنفيذيين آخرين الذين قاموا بتصدير أساليب أعمالهم التجارية بهدف بسط الصحة العالمية، فإن اللازمة المتكررة

هي أنه من خلال التمويل الاحترافي القابل للقياس والقائم على النتائج، فإن الاستثمارات ستستمر في التحسن وستساعد عوائد الاستثمار في حد ذاتها على شرعنة المزيد من الاستثمارات".

وبحسب وجهة النظر هذه؛ فإنه يُنظر إلى أن التدخلات المستهدفة والفعالة من حيث التكلفة في بعض الأمراض والقطاعات الصحية قد تفتح فرص رأسمالية أكبر للنمو والتكامل، مما يؤدي في النهاية إلى مخرجات صحية وربح أفضل في نفس الوقت.

تعكس أهمية القابلية للقياس، والمساءلة في العمل الخيري في مجال الصحة العالمية، توجهات أوسع في الاستثمار في التأثير الاجتماعي بشكل عام حيث تعد جزء من الفلسفة الأكبر المتمثلة في أن "القيام بعمل جيد من خلال فعل الخير" هو الحل الأمثل لمعالجة العلل الاجتماعية في العالم، ويعد هذا أحد جوانب التحول إلى منطق السوق الذي سرّع من الشراكات الحالية في العمل الخيري، والتي تقترن غالبا مع تزايد العداء تجاه الحكومات وخصوصا تجاه البرامج أو التدخلات الحكومية.

العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الصحة العالمية والتي تطورت خلال العقدين الماضيين، تم تنظيمها، بحيث تتجنب المشاكل المتوقّعة الناتجة عن فساد الحكومات أو بسبب توجهاتها الوطنية، بالإضافة إلى تنظيمها لمعالجة فشل السوق في توفير المتطلبات الصحية للأفراد الأشد فقرًا في المجتمع بينما تحقق عوائد ربحية للمستثمرين.

لقد أدى توجه المبادرات الصحية العالمية المؤيدة للسوق إلى إمالة كفة العديد من التدخلات نحو الاستثمارات الأكثر توجها وفعالية من حيث التكلفة، كالتطعيمات، بل وحتى أمالتها بعيدًا عن المشكلات الصحية التي تبدو

مستعصية على الحل، والمتعلقة بسياق أوسع لمشكلات الفقر ونقص الرعاية الأولية.

إحدى نقاط النقد المتكررة حول صعود نجم هذه الأنواع من المنظمات القائمة على الشراكات بين القطاع العام والخاص بالإضافة إلى المبادرات الصحية الأخرى في القرن الحادي والعشرين، هي أنها مثل الصوامع العمودية، بالنظر إلى أن الموارد موجهةٌ بشكل أضْيق نحو مناطق وأمراض ومرضى معينين، بينما يتم تهميش أو تقويض الأنظمة الأفقية للرعاية الأساسية التي تقوم بتنسيقها الحكومات الوطنية أو المحلية.

غالبًا ما تتآكل الحوْكمة الصحية الوطنية، بسبب اللبْرلة أو تحرير التجارة أو بسبب التطبيق الموسع للمعايير والضوابط القائمة على السوق، حيث تتم حماية كافة أنواع الملكية الفكرية -بما في ذلك براءات الاختراع- المرتبطة بالعقاقير والأدوية، تحت بنود الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية (TRIPs) والتي تختص منظمة التجارة العالمية بفرضها؛ وبالنتيجة فقد أدت حماية الملكية الفكرية هذه، بالإضافة إلى حوافز السوق الأخرى، إلى التوسع في براءات الاختراع، ولكن في ذات الوقت إلى احتكار التسعير وزيادة صعوبة الوصول إلى الأدوية الأساسية لملايين الأشخاص حول العالم، كما ذكرت سوزان كرادوك التي وثقت المستجدات حول تطوير لقاحات فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز.

تتواطأ المبادرات الصحية العالمية، مع هذه الأنواع من السياسات النيوليبرالية، حيث أدى الاعتماد على حساب الفعالية من حيث التكلفة وعوائد الاستثمار، إلى تدخلات صحية مستهدفة وانتقائية جدًا، وتُفاقم أساليب الاستثمار الرأسية هذه التفاوت بين المناطق الجغرافية مما يؤدي إلى تنمية

غير منتظمة وغير مكتملة الأركان وتأثيرات صحية سلبية عبر المناطق والدول، وعلاوة على ذلك فإن تمويل الشبكات المعقدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وضرورة الدفع باستمرار من أجل المصالح الاستثمارية الأخرى، يؤدي في كثير من الأحيان إلى حلول قائمة على السوق للمشاكل التي نشأت غالبا عن فشل وإخفاقات السوق في المقام الأول.

جنبًا إلى جنب مع أربعة عقود من العداء للأفكار الكينزية المؤيّدة لحماية دولة الرفاه الوطنية، أدت هذه السياسات والشراكات النيوليبرالية إلى ضعف كبير للقطاع العام، فعادة ما يتم الاعتماد على الحكومات القوية في أوقات الأزمات بسبب قدرتها على توفير قيادة مركزية ومخزن عميق من الموارد، ولكن مع مرور عقود من الشك حول لياقة ومقدرة الحكومات على القيادة، إضافة إلى إفقارها بشكل مُمَنهج من خلال خفض الضرائب التي يتم تحصيلها من الأثرياء؛ فإن أصحاب المليارات في العالم يتولون بشكل متزايد أدوارًا أقوى من خلال مؤسسات العمل الخيري.

إن القوة المتزايدة اليوم للعمل المؤسسي الخيري تُحدث بالفعل فرقًا في المجتمع؛ ولكن التوجه الحالي القائم على السوق للمؤسسات المعاصرة وشراكاتها المعقدة بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن تكون لها تبعات سلبية على أصعدة متعددة.

بسبب أعمالهم التجارية الخاصة، يُصر أصحاب المليارات ومؤسساتهم على حساب التكلفة والمنفعة والمساءلة المستندة إلى تحليل المقاييس وعوائد الاستثمار للمبادرات المدعومة، ومع ذلك، فهناك القليل من الشفافية التي يمكن من خلالهما مساءلتهم؛ ولذلك فإنه في حين أن العمل الخيري لديه القدرة على فعل الخير في المجتمع، إلا أنه يمكن أن يتسبب أيضا بأضرار

كبيرة، ويمكن للبحث في منطلقات الفكر الليبرالي وتطور الرأسمالية، أن يساعدنا على فهم كيفية تَشكّل مؤسسات العمل الخيري على نطاق واسع، من خلال العمليات الاجتماعية والاقتصادية عبر الزمان؛ وبالتالي تمكّننا هذه الأفكار من تصور طرق جديدة أفضل لإتاحة الموارد للأشخاص الذين يحتاجونها في أوقات الشدة.

أستاذة علم الاجتماع وعميدة كلية العلوم الاجتماعية في جامعة كاليفورنيا سانتا كروز

[1]مصطلح يُعزى إلى الرئيس الأمريكي بنيامين فرانكلين ويعني تحقيق النجاح المالي من خلال العمل الخيري. المترجمة.

/https://atharah.com/the-billionaire-curse

"4 – دكتور الكوارث" يحذر من أزمة مالية عالمية جديدة قريباً.. تفجرها السيولة

نشر الثلاثاء، 02يونيو / حزيران 2015

Credit: ATTILA KISBENEDEK/AFP/Getty Images

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (CNN) -- حذر باحث اقتصادي معروف بتوقعاته الدقيقة التي تستبق عادة الكوارث المالية والاقتصادية الكبرى في العالم، وبينها ركود عام 2008 من جملة عوامل قال إنها تتفاعل في الأسواق العالمية حاليا، وقد تؤدي إلى ظهور أزمات جديدة على صلة بمستويات السيولة النقدية المتوفرة.

وحدد أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك، نوريل روبيني، عدة أسباب قد تدفع إلى وقوع أزمة مالية جديدة في مقال نُشر له في جريدة الجارديان البريطانية الإثنين، إذ حذر من وجود ما أسماه "قنبلة السيولة الموقوتة" التي ستدفع إلى انهيار اقتصادي حسب قوله.

وأضاف روبيني، الذي لقب بـ"دكتور الكوارث" لتوقعاته المرتبطة بأزمات وبينها تنبؤه بالأزمة الاقتصادية عام 2008، أن السيولة تعتبر عصب حياة الأسواق المالية، وتقاس بمدى سهولة بيع المستثمرين للأسهم والسندات مقابل نقود سائلة، لكن عندما يخاف المستثمرون من بيع أسهمهم، ينتشر القلق في الأسواق، مما قد يقود إلى انهيارها .

أما الأسباب الرئيسية التي ستواجه إمكانية السيولة حسب روبيني فهي.

أولا، تصرف القطيع: وتنشأ هذه الممارسات بسبب زيادة النشاط في سوق الأسهم، مما يؤدي إلى زيادة الصفقات التجارية واندفاع العدد الأكبر من المستثمرين في الاتجاه عينه. لكن هذا النشاط السريع قد يقود إلى الفوضى في حال حصول مفاجآت في السوق وقيام الجميع بمحاولة الخروج منه بأقل الخسائر.

ثانياً، السندات ليست أسهما: السندات المالية تتمتع بطبيعة مختلفة عن طبيعة الأسهم، وبالتالي فهي لا تكون عادة مخصصة للتداول في الأسواق المالية المشبعة بالسيولة، بل يقتصر تداولها على أسواق جانبية محدودة السيولة، ومع ذلك فإن احتمال حصول انهيار في سعرها قائم بحال انطلاق موجة مبيعات كبيرة تدفع المستثمرين إلى البيع على نطاق واسع.

ثالثاً: لعبت البنوك الاستثمارية دور إعادة الاستقرار لصنّاع سوق السندات أثناء الأوقات العصيبة، لكن صدور قوانين جديدة تلت آخر أزمة مالية أجبرت البنوك على التزام دور أصغر في سوق السندات.

المخاوف حول إمكانية السيولة في الأسواق المالية أتت بعد قيام الاحتياطي الفيديرالي وغيره من البنوك المركزية بتوفير كميات كبيرة من السيولة رداً على الأزمة المالية عام 2008. هذه الخطوات الطارئة ساعدت في الحفاظ على استقرارٍ نسبي في سوق السندات وإزالة المدخرات غير المستقرة مثل الأسهم والعقارات عالمياً.

روبيني يرى أن السوق مشرفٌة على ما هو أخطر من انهيارات سريعة، خصوصا مع التضخم المستمر في قطاعات المدخرات، مضيفا: "مع تكديس المستثمرين للمدخرات الصعبة التحويل إلى سيولة، كالسندات، تزداد إمكانية انهيارٍ اقتصادي طويل الأمد، فانعدام لسيولة في السوق سيقود في النهاية إلى انهيارها.

https://arabic.cnn.com/business/2015/06/02/economic-crisis-predictions

5 – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

أبريل 2019

منذ عام مضى، كان النشاط الاقتصادي يتحرك بمعدل سريع في كل مناطق العالم تقريبا، وكان يُتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو بمعدل 3,9% في عامي 2018 و 2019. وبعد مرور عام، تغيرت أمور كثيرة: فتصاعُد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغوط الاقتصادية الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا،

وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من 2018. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من 2019، يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انخفاض النمو في 2019 في 70% من الاقتصاد العالمي. وكان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت 4% في 2017، ثم انخفض إلى 3,6% في 2018، ومن المتوقع أن يزداد انخفاضا إلى 3,3% في 2019. وبالرغم من أن التوسع العالمي بمعدل 3,3% لا يزال معقولا، فإن الآفاق محفوفة بتحديات جسيمة بالنسبة لكثير من البلدان، مع قدر كبير من عدم اليقين على المدى القصير، وخاصة مع اقتراب معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من مستواها الممكن المحدود على المدى الطويل.

6 - سلامة يطلق شرارة "الـ15 مليار دولار" التفاؤلية في زمن الانهيار وتدوير الزوايا

التوافق مع صندوق النقد... حلم دونه "تشنّجات" و"قوانين صارمة!"

باتريسا جلاد 22كانون الأول 2021

سلامة: المحادثات مع صندوق النقد ما زالت في "مرحلة الأرقام"

أربعة مليارات دولار، هو المبلغ المرتقب الحصول عليه من صندوق النقد الدولي اذا ما اذا إثمرت المفاوضات بينه وبين الحكومة اللبنانية خيراً، وتمّ الإتفاق على صيغة تفاوضية رسمياً بناء على خطة الحكومة التي يجب أن تكون إصلاحية. إلا أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وخلال مقابلة مع

وكالة "فرانس برس"، أعلن وخلافاً للتوقعات، أن "لبنان قد يحصل على دعم يتراوح بين 12 و15 مليار دولار في حال تمّ التوصّل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ما سيساعد على إعادة تحريك الاقتصاد المتعثّر واستعادة الثقة، منبّهاً من تضاؤل الاحتياطي الإلزامي بالدولار."

الزيادة التي تحدّث سلامة عنها وتتعلق بقيمة الدعم الممكن أن يقدّم الى لبنان، حدّده الحاكم بأنه سيتأتى من دول عدة ليزيد عن مبلغ الـ4 مليارات دولار وهي حصّتنا في صندوق النقد بعد النقاشات مع الأخير تمهيداً للتوصل الى خطة تعاف شاملة.

واعتبر أنّ "هذا المبلغ يساعد لبنان لينطلق مجدداً ويستعيد الثقة"، مشيراً الى أنه "بقدر ما نتمكّن من استقطاب أموال بقدر ما نتعافى بسرعة"، مضيفاً أنه "هذا هو المفتاح لأن ينطلق لبنان ويستعيد البلد نشاطه الطبيعي."

وَمضة تفاؤلية، لم يعد المواطن يأمل بتحقيقها في الزمن الليلكي والتشنّجات السياسية المستمرة. تلك المبالغ لن تكون طبعاً تقدمة أو كَرمى لـ"عيون اللبنانيين"، بل "ستكون عبارة عن قروض، هذا الأمر تطرقنا اليه مع المستشار المالي غسان شمّاس خلال حديثه مع "نداء الوطن"، اذ رأى أن "ضخّ مبلغ بقيمة 12 او 15 مليار دولار طبعاً سيحرّك الإقتصاد، ولكن يجب أن يترافق ذلك مع إقرار قانون الـ"كابيتال كونترول."

"الكابيتال كونترول" أو السرقات

وعلّل شمّاس ذلك بالقول: "اذا لم يصدر قانون الـ"كابيتال كونترول"، ستُتاح الفرصة لـ"سرقات" مجدداً عند تسليم الأموال من الجهات الدولية، البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي". من هنا يوضح أنه "عندما تتمّ قوننة قيمة السحوبات التي يمكن الحصول عليها، عندها يتأكد المقرض أن المال لن يتمّ

الإستحواذ عليه من قبل بعض المتمكّنين الكبار"، الذين لا يتعدّون أصابع اليد."

فضلاً عن ذلك رأى شمّاس أن "آلية البنك الدولي أو صندوق النقد، يجب ألا تركّز على إعادة الودائع". فالأخيرة تُردّ من خلال تحريك الإقتصاد وزيادة قيمة الناتج المحلي والبحبوحة التي ستتوفّر مع الوقت في البلاد اذ إن الكلّ سيستفيد في تلك الحالة". مبدياً خشيته من "دخول تلك الأموال في النظام المصرفي وأن تتحوّل الى تحفيزات للمصارف التي تبدأ بإعطاء قروض عشوائية... على سبيل المثال."

من هنا، شدّد على "ضرورة وجود قوانين مشرّعة وصارمة، فتنفق الأموال على الإصلاحات والبنية التحتية وليس على منتوجات مدعومة تنتهي في جيوب بعض المقتدرين وفي الوقت نفسه تهرّب الى الخارج."

اذاً، وكما هو معروف إن الجهات الدولية لن تعطي لبنان قروضاً إلا اذا تأكّد لها أن الأموال ستسدّد لها، الأمر الذي يعتمد على الثقة الممكن أن تمنحها الحكومة للجهات الدولية من خلال خطتها الإصلاحية والإلتزام بها. وانطلاقاً من هنا "إن البنك الدولي او صندوق النقد سيسأل الدولة اللبنانية كيف ستردّ الأموال؟ الجواب يأتي من خلال إقرار الـ"كابيتال كونترول" والإصلاحات"، كما أكّد شمّاس.

فإمكانية الحصول على 15 مليار دولار، أمر محتّم كما أكّد الخبير الإقتصادي وليد أبو سليمان لـ"نداء الوطن"، اذ قال إن "لبنان يمكنه أن يحصل على أكثر من 4 مليارات دولار من صندوق النقد على شكل قروض طبعاً، وهي 10 أضعاف الكوتا المسموحة بها للبلد."

وإذ لفت الى أنه "صحيح أنه يمكن تحريك العجلة الإقتصادية من خلال تلك المبالغ، سأل "ماذا عن ودائع المئة مليار دولار، فماذا سنفعل بها؟."

الإحتياطي الإلزامي والدعم

ولم يقتصر تصريح سلامة للوكالة الفرنسية عند المبالغ التي يمكن إدخالها الى البلاد فور التفاوض رسمياً مع صندوق النقد، بل تطرّق الى الإحتياطي الإلزامي وسعر الصرف ايضاً.

وفي السياق أعلن أن الاحتياطي الإلزامي، "يبلغ اليوم 12,5 مليار دولار" بعدما كان بقيمة 32 مليار دولار قبل بدء الأزمة الاقتصادية منذ عامين". وبذلك يكون تراجع بنحو 19.5 مليار دولار، قيمة 9 مليارات دولار منها خصصت للدعم الذي انفق هدراً واستفادت منه دول الجوار بسبب استفحال التهريب الى سوريا.

وهنا ذكّرت مقالة الوكالة الفرنسية أن "المصرف المركزي رفع تدريجاً خلال الأشهر الأخيرة الدعم عن استيراد سلع رئيسية خصوصاً المحروقات، التي باتت تسعّر وفق سعر الصرف في السوق السوداء الذي لامس عتبة الـ30 ألف ليرة في مقابل الدولار خلال الشهر الحالي. كذلك، رفع الدعم جزئياً عن استيراد الأدوية، وهو ما يرتب كلفة مرتفعة على المواطنين الذين يكافحون لتأمين احتياجاتهم الرئيسية."

ولكن من خلال فائض متبق لديه بقيمة 1,5 مليار دولار، أكّد حاكم "المركزي" أنه يمكن لمصرف لبنان، تمويل ما تبقى من سلع مدعومة لفترة تتراوح "بين ستة وتسعة أشهر على الأقل"، ما لم يُصر الى اتخاذ اجراءات إضافية للجم ارتفاع الدولار في السوق الموازية.

أسعار الصرف

وبالنسبة الى سعر صرف الليرة إزاء الدولار الأميركي، أقرّ الحاكم أنّ "سعر الصرف الرسمي المثبت على 1507 ليرات للدولار، المعتمد رسمياً منذ العام 1997، "لم يعد واقعياً اليوم" بعدما "خدم" لبنان وجعل "الوضع الاقتصادي والاجتماعي جيداً خلال 27 عاماً"، كما قال. وفي ظل تعدّد أسعار الصرف داخل المصرف المركزي وفي السوق الموازية، أوضح سلامة أنّه "لا يمكن توحيد سعر الصرف في الوقت الراهن، بمعزل عن تحقيق استقرار سياسي وقبل التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي."

وحول المحادثات التي يجريها لبنان منذ أسابيع مع ممثلين عن صندوق النقد، قال إنها ما زالت "في مرحلة الأرقام" فيما "لم يقدّم اللبنانيون خطة بعد الى صندوق النقد لتتم مناقشتها."

وبعدما أدّى التباين في تقدير حجم الخسائر المالية بين المفاوضين اللبنانيين، الى تعليق جلسات تفاوض عقدتها الحكومة السابقة برئاسة حسان دياب مع صندوق النقد، بناء على خطة إنقاذ اقتصادية وضعتها العام 2020، توصلت اللجنة المكلفة من الحكومة الحالية التفاوض مع الصندوق الى تقدير حجم الخسائر المالية بـ69 مليار دولار من دون التوافق بعد على كيفية توزيعها. وبانتظار بلورة الجدل السياسي البيزنطي، ولعبة شدّ الحبال بين اركان المنظومة السياسية، تبقى الخطة الإصلاحية المزمع الخروج بها من قبل الحكومة، الخلاص الوحيد للسير على "سكّة" التفاوض مع صندوق النقد الصحيحة والحصول على الثقة الدولية ومعها القروض المنتظرة بفوائد مدعومة. فهل نصل الى تلك المرحلة؟

https://www.nidaalwatan.com/article/64414-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%8415-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-

الدول التي تملك أكبر الاحتياطيات من النقد الأجنبي في العالم

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

7 - The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

Anne de Bretagne 1489–1514 Duchess of Brittany

Anne de Bretagne (1477–1514), eldest daughter and heiress of François II, succeeded to the semi–independent duchy of Brittany in 1477, at the age of eleven. Anne's marriage options were subjected to the duchy's policy of alliances which had always aimed at preventing the country from falling under direct French rule. The French feudal lords, assisted by Anne's father, had picked a quarrel with the French King and lost in the "Mad War" 1485–1488. In the ensuing peace treaty, Anne's father had to concede the final say in Brittany's marriage decisions to the French king. In violation of this treaty, Anne married Maximilian, Archduke of Austria and future Holy Roman emperor, by proxy in 1490. But Maximilian delayed coming to Brittany and, when pressed by King Charles VIII of France, Anne, aged almost fifteen, finally agreed to marry him. Charles VIII in his turn had to have his own marriage annulled. His marriage to Maximilian's daughter Margaret of Austria had not been consumed, as the bride was just three years old when she was married. Anne's marriage contract declared that Brittany would fall to France should Anne die before her husband.

Should Charles be the first to die, Anne would again become the ruling duchess of Brittany. However, she was not allowed to marry again unless it was to the succeeding French king. Anne's and Charles's marriage set off the process of unifying Brittany with the French crown. Unfortunately, none of their children survived and when Charles died in 1498, his cousin Louis of Orléans (1498-1515) succeeded as Louis XII to the French throne. Just as the dukes of Brittany considered it imperative to stay autonomous, the French kings considered it imperative that Brittany should not fall to a foreign power. Therefore, Louis XII immediately set off to have his marriage to Jeanne of France, daughter of Louis XI, annulled. Anne, widowed at age twenty-one, agreed to marry Louis once Pope Alexander VI granted the annulment. She married Louis in 1499 and became queen of France once again. Anne made every effort to guarantee Brittany's independence. However, only two daughters survived in this marriage, and a year after Anne's death in 1514, her daughter Claude married Louis's cousin François d'Angoulême. He became King François I when Louis XII died the same year. At Claude's death in 1524, her first son became duke of Brittany, thus bringing Brittany's inclusion into the French royal domain to an end.

Anne was intelligent and well educated, she involved herself in the administration of her duchy, became a patron of artists and musicians, and collected manuscripts. Louis appreciated and made use of her political and administrative experience. Anne died aged thirty-seven, after at least 14 pregnancies.

King Charles VIII of France ∞ Anne de Bretagne

Medal in silver, Lyon, dated 1493. Ø 40 mm, 14,86 g. Armand I, 89,24; Kress Coll. 526

probably struck in Lyon by Louis & Jean Lepère and Nicolas de Florence about 1502 or 1515.

"a happy fortune brought him who we have sought so long" crowned and draped bust of Charles VIII to the right, wearing the Order of St. Michael; field semé with fleurs-de-lis. Rev.: +:Res:Publica LVGDVNENsis:ANNA:(Löwe):REGNANTE: CONFLAVIT:

"the Republic of Lyon cast the lion when Anna was Queen" crowned bust of Anne de Bretagne to the right, wearing rosary; field semé with lis (to the left) and ermines (to the right).

Charles VIII arrived in Lyons in March 1494 on his way to Italian campaign and was greeted in great style. The notables of t city presented Queen Anne with a gold cup supported by a gold lion and containing 100 medals of this type struck in gold. Th were soon melted down in order to finance Charles's milita adventures. However, some medals were reissued in silver in 15 and 151

The French engravers were still stylistically torn betwe Renaissance realism and the formalism of the late Medieval wor

The care with which these portraits were made clearly sho contemporary Italian influence, but the backgrounds are a regressi to earlier practice. It is, in any case, a tour de force for the Lyonna engravers who produced it. [Nomos, 2011]

Anne de Bretagne alone (7. April 1498 – 8. January 1499)

When Anne returned to Brittany after the death of Charles VIII in 1498, she minted the following gold coin in her own name. A year later, after their marriage, Louis XII interdicted any new mintage in Anne's name.

Cadière, n. d. (1498) Nantes. Ø 28 mm, 3,42 g. Duplessy 358A/358; Friedb.97.

"Anne, by the Grace of God Queen of France and Duchess of Brittany" Anne viewed from the front sitting on a gothic throne, crowned, with scepter and raised sword, lilies and ermine tails on her her dress.

Rev.: +SIT◇NOMEN◇DOMINI◇BENEDICTVM◇N "The name of the Lord be praised" N : mint Nantes. (delimiter ◇ = ermine) Crowned ermine tails in the angles of the French lilies Cross.

Older silver and gold coins showing a similar gothic throne were already called "Cadière" (derived from Latin for 'chair'). The gothic

obverse picture is here combined with a revers that does not have a gothic polylobe ornament while retaining the gothic font.

King Louis XII of France ⚭ Anne de Bretagne

Cast bronze medal, ca.1499, Lyon. Ø 114 mm. Kress Coll. 527; Scher 140. Model by engravers Nicolas Leclerc and Jean de Saint-Priest, cast by goldsmiths Jean and Colin Lepère. Obv.: +FELICE ·LVDOVICO ·REGNAnTE ·DVODECIMO ·CESARE ·ALTERO ·GAVDET ·OMNIS ·NACIO ·

"In the blessed reign of Louis XII, a second Caesar, the entire nation rejoices" Bust of Louis to the right, wearing his crown over a cap, with Collar and Badge of the Order of Saint Michael. Field with fleurs-de-lis; below the bust a lion passant, the symbol of Lyon. Rev.: +LVGDVNensis ·RE ·PVBLICA ·GAVDEnTE ·BIS ·ANNA ·RE GNANTE ·BENIGNE ·SIC ·FVI ·CONFLATA ·I499 ·

"The commune of Lyon rejoices in the second reign of good Queen Anne, when I was cast. 1499" Bust of Anne de Bretagne to the left, wearing a crown, a veil, a small necklace, and a long cord with a jewel pendant. Field with fleurs-de-lis and ermine tails, below the bust the lion passant.

The piece is medieval in spirit. Its creators had yet to learn the virtues of reducing a design to its essentials. A specimen in gold, now lost, was produced and presented to Queen Anne to

commemorate Louis's second state entry into Lyon. The medal was recast again and again. [The Currency of Fame, p.311]

Compare with the picture Anne with her patron saints, Anne, Ursula and Helen from the book of hours which Anne had commissioned: "Grandes Heures d'Anne de Bretagne", 30x20cm, about 1503–08, by Jean Bourdichon (1457–1521), preserved in the Bibliothèque nationale de France, Paris.

Ref.:

• La Médaille d'Anne de Bretagne et ses auteurs, par M. Natalis Rondot, Lyon, 1885
in: The Numismatic Chronicle and Journal of the Numismatic Society 1885, Notices of recent numismatic publications (3rd Series, Vol.5, p.161f) online
• G.F.Hill / G.Pollard: Renaissance Medals from the Samuel H. Kress Collection, 1967
• Stephen K. Scher, Ed.: The Currency of Fame – Portrait Medals of the Renaissance, 1994

https://www.coingallery.de/KarlV/AnneBretagne_E.htm

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***